الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الوادي

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية
شعبةالتاريخ

العلاقـــات الإقتصادية بين الجـزائر وفـرنسا
(1965-1978م)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ

إعداد الطالب :
– حُـــمّيّ عقاب

إشراف الأستاذ:
– ٌمحمد حركات

لجنة المناقشة :
1–أ/ الطـــــاهر سبقـــــــاق رئيـــــاً
2–أ/ محـــــمد حركـــات مقـــــرراً
3 –أ/عثمـــــــان زقـــــــــب مناقشاً

السنة الجامعيّة: 2013 م – 2014 م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الوادي

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية
شعبةالتاريخ

العلاقـــات الإقتصادية بين الجـزائر وفـرنسا
(1965-1978م)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ

إعداد الطالب :
– حُـــمّيّ عقاب

إشراف الأستاذ:
– ٌمحمد حركات

لجنة المناقشة :
1–أ/ الطـــــاهر سبقـــــــاق رئيـــــــاً
2–أ/ محـــــــمد حركـــات مقـــــرراً
3 –أ/عثمـــــــان زقـــــــــب مناقشاً

السنة الجامعيّة: 2013 م – 2014 م

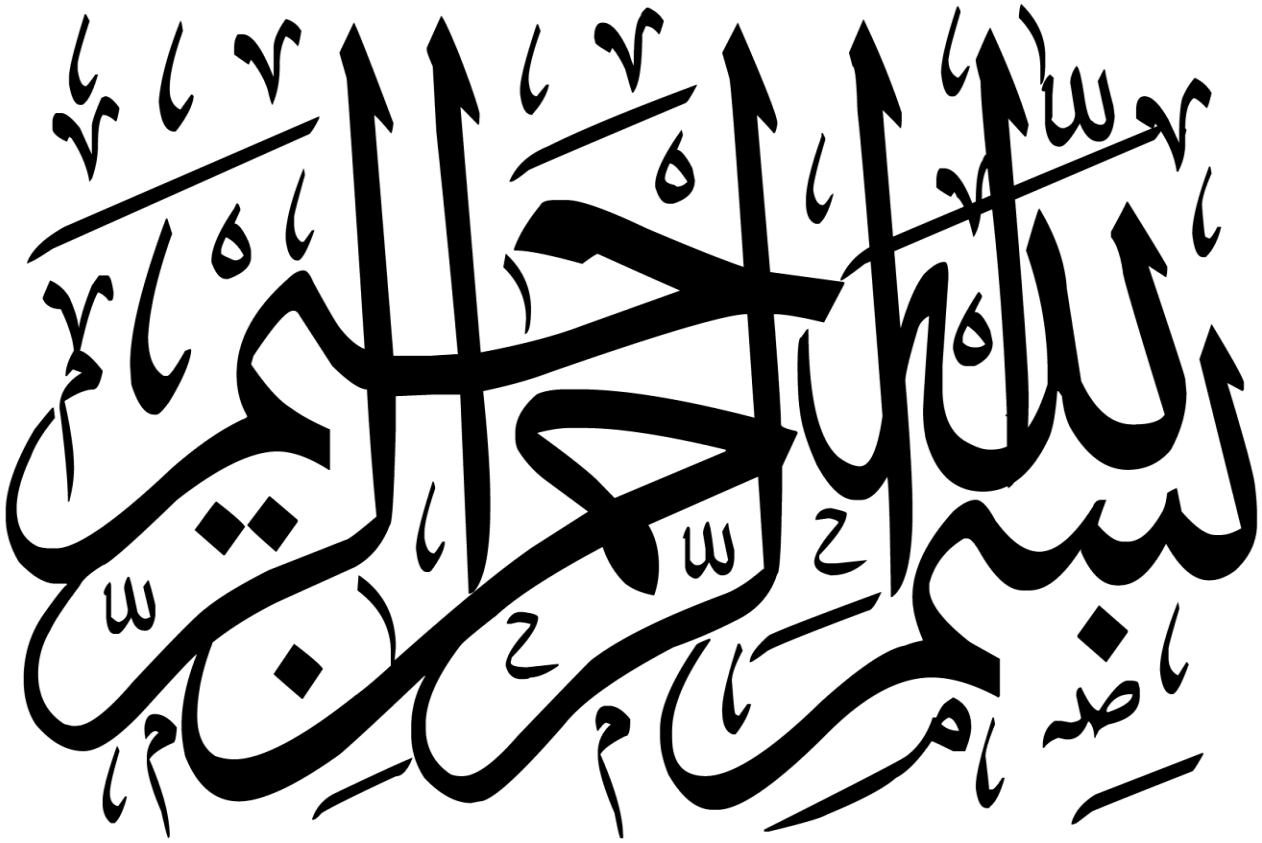
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

بالصلاة على النبي أبتدئ، وبخصاله إن شاء الله أقتدي، و بشكر الله دائما أهتدي، وبقرب الأحباب تسعد حياتي وتقوى عزيمتي، ها أنا أنهي إنجازي الجريء، وأمدكم بعلمي الشيق السوي، وكأي عملا كان عملي ناتج عن أناس وضعوا الثقة بي وكانوا في حياتي قنديلاً ينير دربي، و يثلج صدري هم من أهديهم هذا الكلام المتواضع الثري:

إلى أجمل نساء العالم أمي(زينب) بحر الحنان المتدفق الى يوم الدين، وقائدي العظيم ونجمي الساطع أبي (أحمد)الكريم.

إلى أخواتي وأخوتي نوال، نادية، فارس ،عبد الرؤوف ،عبد الجبار ،خالد.

إلى وأبناء أختي مهند وإياد المدللين وصهري سمير .

إلى كل أساتذتي وزملائي بالدفعة الماستر خاصة كوثر ونجاة وهادية وعمر وعبد الرزاق ومحمد المحترمين

إلى زملائي بالثانوية عبد الحميد وعون واحمد وشعبان

إلى كل تلاميذي الأعزاء وعمال ثانوية الرقيبة على مساعدتهم ومساندتهم الكبيرة

إلى كل اصدقائي في المانيا الحاج احمد غانية، وأختي حورية ناجي ودكتورة نجاة عبد الحق

إلى أساتذتي وزملائي في الجامعة وكل القائمين من الحارس إلى العميد .

حُمّـــية

شكر وعرفان

أتقدم بالشكر الجزيل مع المحبة والتقدير لأستاذي المشرف الكريم "حركات محمد " على سعة صدره، وعلى مساهماته لي دون كلٌ أو تقصير، لإيصال عملي هذا الى طريق الأمان، ولا يمكنني أن أنسى التشجيع والدعم الكبير الذي تلقيته من أستاذي العزيـــز "جمال بلفردي" وإمداداته العلمية القيمة، وكذا أساتذة اللغة الفرنســـــية بالثانوية التي اعم ـــــل بها ، على العمل الجبار الذي قامـــوا به في مساعدتي على ترجمة عدت نصوص في البحث وأخص بالذكر الأستاذين "عبد الحميد نامة" و"عون سويد" على مساعدتهم السخية وكذا زميلاتي "ايمان وكوثر" من جامعة مكناس المغربية على إمداداتهما العلمية القيمة ، وفائق الاحترام "لمكتبة دار الشباب "بالمقرن، وكذا صديقي "أسامة بد ه زكري" الذي كانت مكتبته مفتوحة دوما لي ،وإلى الس ـــيد ناظر ثانـــوية الرقيبة "الجيلاني زبيدي" على دعمه اللامحدود، وتشجيعه لي خلال الموسم الدراسي، لكل هؤلاء ولكل من سعدني من قريب أو بعيد فائق الشكر والعرفان والتبجيل والاحترام.

مقـــــــــــدمة

إن موضوع دراستي هو ((العلاقات الاقتصاديَّة بين الجزائر وفرنسا 1965-1978))، ويدور محور الدراسة حول تلك الفترة المتميزة و الدقيقة والانتقالية في العلاقات الدولية الاقتصادية ما بين البلديين خلال الفترة (1965- 1978) و قد شهدت حكم كل من الرئيس"الهواري بومدين"في الجزائر، و ثلاث رؤساء جمهورية في فرنسا وهم "شارل ديغول" و"جورج بومبيدو" ثم" فاليري جيسكار ديستان".

إن تلك الفترة في تاريخ العلاقات الاقتصادية بين البلديين تعتبر نموذجا متميزا من حيث طبيعة العلاقات الدولية الجديدة التي يمكن أن تقوم بين بلديين متساويين في السيادة و الاستقلال السياسي، ومختلفتين في الفكر الاجتماعي، وفي النظام السياسي، وفي المستوى الاقتصادي، وتمثل هذه الفترة حلقة هامة في سلسلة الصراع الذي خاضته الجزائر من أجل استكمال استقلالها السياسي بتحقيق استقلال اقتصادي وتخلص من التبعية الاقتصادية التي فرضتها فرنسا على الجزائر المستقلة بمقتضى اتفاقيات إيفيان، التي اعترفت بموجبها فرنسا باستقلال الجزائر .

و بوصول الرئيس بومدين لهرم السلطة في الجزائر عرف البلدين بداية مرحلة مميزة، أخذت فيها العلاقات شكلا جديدا، فقد أعتبر الجزائريون تلك السنوات بالحاسمة في تاريخهم، باستكمالهم بأساليب سلمية لمعركة التحرير الوطني بغية التخلص من مظاهر التبعية الفعلية لفرنسا .

أما الفرنسيون فيرون في تلك السنوات محل الدراسة لفترة -علاقات التعاون الخاصة – من جانب فرنسا اتجاه الجزائر، نظمتها المعاهدات والاتفاقيات بين البلدين، استهدفت مساعدة الدولة الجديدة في الجزائر على إقامة مؤسسات ومصانع ومشاريع اقتصادية لتشغيل دولاب الإنتاج، لتحقيق رقي الدولة والمجتمع الجزائري، وبين مفاهيم التبعية والتعاون تبقى دراسة العلاقات الاقتصادية والسياسية الجزائرية الفرنسية بعد استقلال الجزائر، تشغل حيز مهم و خاص في مجال الدراسات التاريخية والسياسية والاقتصادية بين البلديين .

ويرجع سبب اختياري للبحث في هذا الموضوع هو الرغبة في التعمق في دراسة تاريخ العلاقات الأورمغاربية عامة والجزائرية الفرنسية خصوصا، وكذا رغبتيمستقبلية في إتمام دراستي العليا في هذا التخصص، واعتبار هذا العمل خطوة أولى في طريق البحث العلمي .

وكذا المساهمة في نفض الغبار على جانب مهم من تاريخ العلاقات بين البلدين في الفترة المذكورة خاصة وأنها بالنسبة للجانب الجزائري تمثل إحدى أهم الفترات في تاريخها المعاصر، إذ هي عهدة حكم الرئيس هواري بومدين التي هي فريدة من نوعها ، والقيام بدراسة العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وفرنسا، خاصة بعد أن طغت الدراسات العلاقات السياسية بين البلدين .

وتتمثل الإشكالية الرئيسة للبحث في توضيح العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وفرنسا خلال الفترة المدروسة أين أطرح السؤال الجوهري التالي:

– ما مدى نجاح الجزائر في تحقيق علاقات اقتصادية متوازنة مع فرنسا مابين سنتي 1965و1978؟

وفي إطار هذه الإشكالية العامة نحول الإجابة على بعض الأسئلة الفرعية :

- ما هو واقع الاقتصاد الجزائري في فترة المدروسة؟
- ما هي أبرز مظاهر العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وفرنسا؟
- ما هي أهم المشكلات الاقتصادية التي واجهت البلديين؟

لكل دراسة أسلوبها ومنهجها الخاص، وتماشيا مع طبيعة الدراسة، وللإجابة على هذه الإشكالية إتبعت المنهج التاريخي الوصفي في تناولي للوقائع والاحداث التاريخية وكذا المنهج التحليلي الاحصائي في ترجمه وتحليل الاشكال البيانية والجداول الاحصائية .

ومن الطبيعي أن تواجه الباحث أثناء إنجازه لبحثه جملة من الصعوبات بغض النظر عن كثرتها أو قلتها ,ومن بينها تضارب الإحصائيات وعدم وجود منظومة إحصائية اقتصادية موحدة في الجزائر، انعدام مراجع حديثة في هذا الموضوع، وكذا كثرة القوانين ومراسيم التي تستحق دراية بدراسات في شؤون الاقتصادية والقانونية خاصة، وبإضافة الى عامل ضيق الوقت وارتباطات العمل ومشاكل أخرى لا داعي لذكرها.

وقد اعتمدت على مجموعة من المصادر والمراجع أهمها مؤلف " Accord entre la république algérienne démocratique et populaire et la république française"الصـــادر عن وزارة الصـــناعة والطاقة الجزائرية ، وكذا كتاب محمد حسين بن يسعد المعنون بـــ " la reforme économique en Algérie " والذي يعتبر دراسة مختصة في الاقتصاد الجزائري ، وكذا "الميثاق والوطني 1976"وكذا كتاب "عن الثورة وفي وبالثورة " لصاحبه لطفي الخولي الذي يعتبر مصدر مهما كونه حوار مع الرئيس بومدين، أما في ما يخص المراجع فكان كتاب" العلاقات بين الجزائر وفرنسا " لدكتورة نازلي معوض أحمد من بين أبرز الكتب التي اعتمدنا عليها حيث تتميز بشمولية والوضوح وتتطرق الى كافة الجوانب العلاقات بين البلديين خاصة في فترة التي سبقت تأميم النفط الجزائري .

ولدراسة هذا الموضوع رأيت أن أقسمه بعد مقدمة الى ثلاث فصول ،وكان الفصل الأول تحت عنوان "واقع الاقتصاد الجزائري "، تطرقت فيه لتحديد النهج الاقتصادي الذي تبنته الجزائر خلال الفترة المدروسة من مفهوم للاشتراكية كأيدلوجية الاقتصادية لدولة الجزائرية، ثم واقع الزراعة الجزائرية ، وصولا الى واقع القطاع الصناعي الجزائري، وأما الفصل الثاني الذي كان عنوانه "مظاهر العلاقات الاقتصادية " أوردت فيه المبادلات التجارية بين البلدين مبرزا أهم الإحصائيات التداولات التجارية، ثم تطرقت الى أهم الاتفاقيات الاقتصادية بين الجزائر وفرنسا مركزنا على اتفاقية 1965لاهميتها التاريخية وانعكاساتها على تطور العلاقات الاقتصادية، وفي الفصل الثالث الذي جاء عنوانه "المشكلات الاقتصادية " فكان دراسة وصفية تحليلية لأهم المشكلات الاقتصادية التي واجهت العلاقات الاقتصادية بين البلدين وأثرها على العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وفرنسا، انطلاقا بالمشاكل التجارية والمالية تليها م سألة العمالة الجزائرية في فرنسا وختامها قضية البترول الجزائري ، وما آلت إليه العلاقات فيما بعد تأميم البترول .

وأخير انهيت مذكرتي بالخاتمة التي أوردنا فيها نتائج وحوصلة عامة حول الدراسة التي خضتها خلال هذا العمل .

الفصل الأول

واقع الإقتصاد الجزائري

1 – الإقتصاد الجزائري في ظل الإشتراكية

2– الـــــــزراعـــــــــــة

3 – الـــــــصناعـــــــــــة

1- الإقتصاد الجزائري في ظل الإشتراكية

لقد تبنت الدولة الجزائرية الفتية النهج الاشتراكي كإيديولوجية سياسية واقتصادية واجتماعية لتسير الجزائر المستقلة وتحقيق التنمية وازدهار الأمة، وبالعودة إلى مفهومها فإن الاشتراكية تعني ذلك المذهب أو المذاهب السياسية، الاقتصادية، الإيديولوجية، التي تهدف إلى تغيير راديكالي في تنظيم المجتمعات الإنسانية المعروفة قبلها بشقيها الإقطاعي والرأسمالي عن طريق تأميم وسائل الإنتاج والقضاء على الطبقات الاجتماعية، من أجل القضاء على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان (1).

1-1مفهوم الإشتراكية:

وظهر مصطلح الاشتراكية بمعناه الحديث لأول مرة في سنة 1827 في مجلة التعاون البريطانية، لكي تشير إلى الاتجاهات المعارضة للفـــردية المتحررة، ثم استخدم هذا مصطلح في ثلاثينيات القرن التاسع عشر في كل من انجلترا وفرنسا لوصف أفكار كل من روبرت أوين (*) وسان سيمون(**) (2).

إن مفهوم الاشتراكية يدل على معنى واحد وعلى معاني مختلفة في الوقت نفسه، له معنى واحد لأن جميع الأنظمة السيـــــــاسية التي أنتجته تشترك كلها في بعض الخصائص أهمها تأميم رسائل الإنتاج (الملكية العمومية)، القضاء أو محاولة القضاء على الطبقة بالإضافة إلى أنها تهدف إلى التوزيع العادل للخيرات على جميع أفراد المجتمع، وله معان مختلفة، في الوقت نفسه لأنه توجد كذلك خصائص فردية تميز بها كل نظام اشتراكي عن الأنظمة الاشتراكية المتعددة التي عرفها تطور مفهوم الاشتراكية(3).

(1)- مختار غريب: (مفهوم الدولة الاشتراكية الجزائرية)، مجلة الحوار الفكري، العدد8 ، مخبر الدراسات التاريخية والفلسفة، قسنطينة،ديسمبر 2006، ص ص 123 -124.

(*) روبرت اوين :انجليزي ولد سنة 1741 ، كان يدعو إلى الاشتراكية التعاونية ، يمكن تلخيص أفكاره الاشتراكية في مناداته بالعدالة الاجتماعية،انظر/عبد المنعم محمد بدر :اشتراكيتنا العربية الموقع، المنبع، القيمة، الحقائق، الوسائل، الأمل، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية 1968 ، ص ص 79-80.

**) سان سيمون :فرنسي (1760-1825)، كانت له أفكاره الاشتراكية الخاصة ، أنظر /المرجع نفسه، ص87 .

(2) – عبد المنعم محمد بدر :المرجع السابق، ص 86.

(3)- مختار غريب:المرجع السابق، ص 124.

1-2 الاشتراكية في الجزائر:

إن الاشتراكية التي تبنتها الجزائر تختلف عن النظام الإقطاعي وعن النظام الرأسمالي، فلا إقطاعية ولا رأسمالية يمكنها استغلالها من ناحية، وهي قريبة من الماركسية ولكنها لا تعتمد على المادية في مقوماتها النظرية، من ناحية أخرى، إنها اشتراكية تنبع من العبقرية الوطنية ومن المبادئ الإسلامية كما أنها اشتراكية تنبع من واقع وتاريخ الشخصية الجزائرية العربية الإسلامية (**1**).

فقد جاء في الميثاق الوطني سنة1976 ((إن الاشتراكية في الجزائر لا تصدر عن أية فلسفة مادية، ولا ترتبط بأي مفهوم متحجر غريب عن عبقريتنا الوطنية، وإن بناء الاشـــــــتراكية يتماشى مع ازدهار القيم الإسلامية التي تشكل أحد العناصر الأساسية المكونة لشخصية الشعب الجزائري)) (**2**).

وقد حاول الخطاب السياسي الرسمي الجزائري تبرير إقامة النظام الاشتراكي في الجزائر بهذا العامل التاريخي الديني، فمن خلال هذا التبرير تظهر المبادئ الاشتراكية غير متناقضة مع مبادئ الإسلام لا من الناحية النظرية لأن الإسلام يدعو إلى العدالة الاجتماعية والتعاون بين أفراد المجتمع ولا من الناحية الاقتصادية لأن الإسلام أيضا وضع حدودا للملكية الفردية (**3**).

وفي نفس السياق فقد ورد في الميثاق الوطني((إن الاشتراكية ليست دينا، وإنما هي سلاح نظري واستراتيجي يأخذ بعين الاعتبار واقع كل شعب، ويستلزم رفض كل تعصب مذهبي أو تزمت فكري)) (**4**)، ولقد أكد الميثاق الوطني من خلال نصوصه على أن الاشتراكية هي اختيار الشعب الذي لا رجعة فيه، واصفا إياه بأنه نظام اجتماعي اقتصادي أخلاقي، كم أنه جاء تعميقا لثورة الفاتح من نوفمبر1954 ونتيجة منطقية لها(**5**). وكل هذه المفاهيم والأبعاد أكدها الدستور الصادر سنة 1976 في مواده 10-24. (**6**)

---

(1) -مختار غريب :المرجع السابق، ص123.

(2)-جبهة التحرير الوطني :الميثاق الوطني 1976،المعهد التربوي الوطني ،الجزائر،1976،ص29.

(3)- مختار غريب :المرجع السابق، ص ص127 - 128.

(4)-جبهة التحرير الوطني :المصدر السابق ص 29.

(5)-المصدر نفسه، ص ص،20 -36.

(6)-جبهة التحرير الوطني :دستور 1976 ، المعهد التربوي الوطني، الجزائر 1976 :، ص 15.

1-3أهداف تبني الاشتراكية في الجزائر

أما عن أهداف الاشتراكية فإنها ترمي إلى تحقيق ثلاثة أهداف:

1-دعم الاستقلال الوطني

2-إقامة مجتمع متحرر من استغلال الإنسان للإنسان.

3-ترقية الإنسان وتوفير أسباب تفتح شخصيته وازدهارها.

وهذه الأهـــــداف التي تندرج في حركية واحدة للتطور التاريخي هي أهداف مترابطة متكاملة، ذلك أن دعم الاستقلال الوطني وتوفير أسباب الازدهار للإنسان إذا كانا كلاهما يتماشى مع محتوى الثورة الديمقراطية الشعبية فإنهما لا يتحققان كواقع ملموس إلا بقيام المجتمع الاشتراكي، كما ان تركيز الاهتمام على الإنسان ومبادرته الفردية وفكره المبدع يشكل إحدى المهام السامية للثورة الديمقراطية الشعبية، التي ما تزال من أهم الأركان في مرحلة البناء الاشتراكي(**1**).

كما يعتبر الميثاق الوطني أن حرب التحرير الوطني ضد السيطرة الأجنبية قد تحولت إلى ثورة ديمقراطية شعبية ذات مضامين ثلاث تتمثل في مناهضة الإمبريالية ومناهضة الإقطاع وتحقيق المضمون الشعبي.

فالبعد الخاص لمناهضة الإمبريالية يتعلق بتصفية الاستعمار القديم والجديد، والامبريالية، كما يتعلق من ناحية أخرى ببلوغ استقلال حقيقي بكل ما يتطلبه من مقومات سياسية واقتصادية ودبلوماسية وعسكرية .أما المضمون الخاص بمناهضة الإقطاعية أو البعد الديمقراطي فإنه يتعلق بتصفية بنيات ما قبل الرأسمالية بكل جوانبها العتيقة والبالية والرجعية وخاصة الهياكل القبلية، والنظام العشائري، والبنيات شبه الإقطاعية التي تعمل على إبقاء أنماط معينة من العيش وتحافظ على العقليات المتخلفة، وإن مهمة الثورة لا تنحصر في القضاء على كل هذه الرواسب فحسب بل تعمل على الحيلولة دون عودتها، فالأمر يتعلق أساسا بجعل الإنسان الجزائري مواطنا واعيا في امة عصرية، وأما المضمون الشعبي للثورة الديمقراطية فإنه يتلخص في شعار" من الشعب للشعب"، إذ أن مفهوم" الشعب "يجب أن ينصرف إلى الجماهير الشعبية، وليس إلى فئة اجتماعية محظوظة قد تستحوذ على السلطة لفرض سيطرتها(**2**).

(1)- جبهة التحرير الوطني : الميثاق الوطني، 1976 ، المصدر السابق ،27-28.

(2)- المصدر نفسه، ص37.

ولما كانت الاشتراكية اختيارا لا رجعة فيه لكونها تراث للإنسانية جمعاء أكدت الصلة الجدلية الوثيقة بين الطبيعة الشعبية للنضال التحريري ضد الاستعمار، والطابع الاشتراكي للمجتمع الجديد المزمع تشييده، وأنها شعبية لقيامها على المبادرة الشعبية ومستمرة، فإن الثورة الاشتراكية الجزائرية ذات طابع خاص تتميز عن غيرها في رفضها للصراع الطبقي واليسارية المتطرفة والتقليد الأعمى واستيراد النظريات المنقطعة عن الواقع، لكونها تعميق لثورة أول نوفمبر العظيمة ونتيجة منطقية لها، ترفض المادية الجدلية والثورة العنيفة، وكونها أيضا، تنطلق من المكتسبات والحقائق الملموسة والتجربة الحية، جاءت للقضاء على التخلف وتحقيق آمال الشعب الجزائري(**1**).

ويرى الرئيس بومدين أن الاشتراكية في جوهرها الاقتصادي والاجتماعي هي عملية تخطيط شامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاشتراكية الحقيقية هي تلك التي لا ترفع شعارات ديماغوجية وخيالية، إنما تستهدف إلغاء كافة صور استغلال الإنسان للإنسان، إننا نؤمن بأن مبادئ وقوانين الاشتراكية واحدة لدى الإنسان في كل أرض، ولكن تطبيقها أو تطبيقاتها تختلف باختلاف ظروف كل أرض ومجتمع، وما لم تأخذ المبادئ الاشتراكية عند التطبيق في اعتبارها ظروف وتراث المجتمع التي تبنى فيه يصيبها الإخفاق والفشل حتما، لذلك فالاشتراكية عندنا عقيدة وعلم معا، وتطويع خلاق لظروف الجزائر العربية الإفريقية المسلمة، ونحن مسلمون دون تعصب أو عنصرية من أي نوع كان، وفي نفس الوقت اشتراكيون عن عقيدة وعن علم ودون جمود مذهبي يقتل الإبداع والخلق والابتكار، الاشتراكية عندنا ليست أمرا طارئا، أو قرار شخصيا، وإنما هي جزء لا يتجزأ من حركة الثورة ومبادئها وأهدافها فدون الاشتراكية كنظام وسلوك تضيع على الشعب ككل ودون تمييز ثمرات نضاله ومكاسبه وجهده(**2**).

(1)–سعيد بوالشعير :النظام السياسي الجزائري،ط2، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر1993 ،ص ص92-93.

(2)–لطفي الخولي: عن الثورة في الثورة وبالثورة،حوار مع بومدين ،منشورات التجمع الجزائري البومديني الاسلامي ،مطبعة دار الهدى ، الجزائر ،دت،ص 16.

وهذا ما أكده الرئيس هواري بومدين في سياق كلامه عن الاشتراكية في حواره مع لطفي الخولي، إذ يقول:"...وفي واقعنا لا تعادي الاشتراكية الدين بل هما كل واحد بلا تناقض، نحن ضد هذه اللعبة الرجعية أو الديماغوجية التي تحاول التفرقة بين الإسلام والاشتراكية، كما أننا ضد اللعبة التي تحاول أن تفرق بين ما تسميه العسكري والمدني، ليس لدينا عسكريون فحسب أو مدنيون فحسب، وإنما لدينا فقط مناضلون ثوريون، منهم من يخدم في الجيش ومنهم من يخدم في الحياة المدنية، ولا تمييز ولا تفريق ولا امتيازات خاصة(**1**).

ويجب أن ينعكس الاستقلال في الوقت ذاته في الأداة المادية المسخرة لبناء اقتصاد الأمة وفي التوجه الأيديولوجي أي في الطريق الذي يجب أن يسلكه مجموع الوسائل المادية المسخرة وكلاهما – الوسائل والمنهج الأيديولوجي – يجب أن يكونا أساسا ثمرة العبقرية والمجهود الوطني بعبارة أخرى لا يجب أن تكون الاشتراكية اشتراكية كاسترو ولا اشتراكية عبد الناصر، وإنما اشتراكية الجزائر الجزائرية فقط ،كما أن السواعـــــــــد والأموال التي تمثل الدعامة المادية للاشتراكية يجب أن تكون وتبقى جزائرية ويجب أن تكون الحقيقة التي تتقمصها الاشتراكية تعكس روح المجتمع الجزائري في تركيبته العربية الإسلامية(**2**).

كما أن الشعب الجزائري من الناحية المادية كان يتخبط في الفقر المدقع، والحاجة الملحة للعيش الكريم، أثناء العهد الاستعماري، فقد عانى من ويلات الاحتلال وحرم من خيرات بلاده، لذلك كانت ثورته أصلية تتميز بالشعبية والاستمرارية والعلمية، وهذا يتحقق، حسب قادة الثورة بقيادة بومدين ، إلا بانتهاج النظام الثوري الاشتراكي الجديد الذي يمكن بواسطته تحقيق مطامح الشعب لأنه نظام غير مستوحى من نظام أجنبي عن واقعنا وتقاليدنا(**3**).

---

(1)–لطفي الخولي : المصدر السابق، ص116.

(2)–رشيد مصالي : هواري بومدين الرجل اللغز ، تر ، فاطمة الزهراء قشي،محمد الاخضر الصبيحي ، دار الهدى ، عين مليلة ،الجزائر ، د ت ص ص 57-58.

(3)–سعيد بو الشعير : المرجع السابق، ص.89.

إن الاشتراكية عندا الرئيس بومدين معناها تحقيق العدالة بين جميع أفراد الشعب لأن غاية الإسلام الأساسية كما يقول هواري بومدين هي نشر العدالة، فالرسول – صلى الله عليه وسلم – لم يكن يوما مالكا لأي شيء مهما كان، وقد عاش دائما حياة بسيطة مثل أبسط المؤمنين، وهذا راجع لأن الإسلام يدافع عن كرامة الإنسان وأنه لم يكن أبدا دين استغلال وهذه حقيقة يجب التأكيد عليها.

كما يرى أن الاشتراكية هي الانتصار على الجهل والمرض والتخلف، فهي إذن بالنسبة إليه كفاح يوجه دائما بانتصار حيث يقول((إن تاريخ الشعوب ليس إلا سلسلة من المعارك المتنوعة تخرج ظافرة من معركة لتدخل مزودة بسلاح جديد إلى معركة الاستقلال، فإن ذلك ليس إلا سلاحا لابد منه لخوض معركة أخرى هي معركة النهضة والرقي والإنجاز)) (**1**).

غير أن كثيرا من الجزائريين لم يؤمنوا بالاشتراكية كحل لمشاكل الاقتصادية للبلاد بل هي نفسها خلقت إشكاليات وهذا ما أشار إليه فرحات عباس حين قال ((لقد بينت التجارب المختلفة بأن الاشتراكية التي ابتليت بها إفريقيا قد آلت الى التقهقر والرجوع الى المجتمعات الإقطاعية التي يمثل فيها النبلاء الجدد كل شي وجماهير المواطنين لاشي ...ومهما يكن هذه الاشتراكية ليست اللباس المنشود للجزائر فلا يمكن ان نزرع شجرة من موسكو في هضابنا العليا لأنها ستموت لا محالة.)) (**2**).

---

(1)–حفيظي هشام : أقوال ومآثر للرئيس الراحل هواري بومدين، الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية المكتب الولائي للطلبة فرع الإقامة الجامعية، منتوري قسنطينة،دت ، ص ص 3-4.

(2)- فرحات عباس:غدا سيطلع النهار،تر حسين لبراش،دار الجزائر للكتب ،الجزائر،2012،ص39.

2- الزراعـــــــة

تحتل التنمية الاقتصادية والاجتماعية جزاء كبيرا في الدولة وتعتبر محورا فعالا في النظام السياسي، وغداة الاستقلال كانت الجزائر تحت عبئ اقتصادي كبير من جراء الحقبة الاستعمارية والتبعية التي فرضتها ،و كان اقتصادا زراعيا يعتمد على زراعة الخضر والخمور ، وقد تعرض القطاع الفلاحي الجزائري خلال فترة الاحتلال إلى تغيير جذري عنيف تسبب في انقسامه إلى قطاع متطور يسيره المعمرون الأوروبيون في الجزائر وقطاع تقليدي تعيش منه الأغلبية الساحقة من الجزائريين" (**1**).

2-1حالة القطاع الزراعي قبل1965:

تجسدت الثنائية المذكورة للفلاحة الجزائرية في وجود قطاعين فلاحين متجانسين من حيث إمكانيات العمل وأساليب الاستغلال و هما:

-**2-1-1 قطاع الأهالي** المتكون من ملكيات الفلاحين الجزائريين الواقعة في معظمها فوق أراضي فقيرة ذات أدوات إنتاج بسيطة، وأساليب عمل بدائية قائمة على المجهود العقلي الذاتي والجر الحيواني أكثر من قوة الآلة(**2**).

2-1-2 قطاع المعمرين الذي ضم الملكيات الشاسعة التابعة للمعمرين الأوربيين ذات الأراضي الجزائرية الخصبة الواقعة في الشريط الساحلي، وحول الهضاب العليا التي تم الاستيلاء عليها بالقوة من أصحابها الشرعيين ووزعت على المستقدمين الأوروبيين في إطار حركة الاستيطان النشطة التي عرفتها الجزائر خلال القرن التاسع عشر مع ظروف الغزو العسكري الفرنسي والترسانة القانونية القمعية التي استخدمت بصورة مستمرة لتجريد الجزائريين من أراضيهم(**3**).

(1)-Mohamed Taher ben saada :Le regime politique algerien,ENAL ;Alger ,1992,p125.

(2)-محمد السويدي :التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية، وفي التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1986، ص 137.

(3)-حسن بهلول : الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر، ومبادئ إعادة، تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر 1984، ص21 .

2-1-3 استرجاع الأراضي الزراعية

وفي ظل التطورات السياسية التي حدثت بعد الاستقلال المتمثلة في الهجرة الجماعية للأوربيين لأملاكهم في الجزائر جاء أمر 24 أوت 1962 للجنة التنفيذية المؤقتة الخاصة بدعوة ولاة الولايات إلى الاستيلاء على الوحدات الصناعية و الفلاحية المهجورة وتشغيلها(**1**).

وأعقب هذا الأمر يوم 15 أكتوبر من السنة نفسها، إصدار جبهة التحرير الوطني لقرارات دعت فيها إلى تكوين لجان تسيير عمالية في الوحدات الاقتصادية المذكورة(**2**)، و تلاها بعد أسبوع نشر مرسوم22 أكتوبر الخاص بتنظيم انتخاب عمال المؤسسات الاقتصادية المذكورة للجان تسيير تقوم بمهمة الإدارة والتسيير(**3**).

وشكلت الإجراءات الفلاحية السابقة في الجزائر بذرة القطاع الفلاحي الاشتراكي الذي تم في مرحلة أولى 182ألف هكتار، بالإضافة إلى 300 ألف هكتار من الأراضي المشتركة(**4**)،وبذلك رسم نظام (وقد كانت هذه الأراضي موضوع قرارات التسيير الذاتي يوم 22 مارس1963 ،التسيير الذاتي وسجلت أول خطوة في السيرة نحو الاشتراكية(**5**).

لكن بعد التصحيح الثوري قامت السلطـــة بقيادة الرئيس هواري بومدين بتعديل هذا القانون وهذا في سنة 1968م، على اعتبار أن القوانين القديمة كانت غامضة وصعبة الفهم بالنسبة لبسطاء العمال والفلاحين، كما أنها قوانين ناقصة وبعيدة عن الواقع، لأن اللذين وضعوا هذه القوانين هم أشخاص عاشوا طوال حياتهم بعيدين عن واقع الفلاح، لذلك فإن القوانين القديمة لا تتماشى ولا تتناسب مع واقع الفلاح (**6**).

---

(1)-République Algérienne démocratique et populaire : Journal officiel, n° 121, imprimerie officiel Alger , 07, Septembre 1962, P 138.

(2)- أحمد بن مرسلي :مفهوم الاشتراكية في التجربة التنموية الجزائرية، دراسة تحليلية لخطب الرئيس بومدين (1965-1978)،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر،جوان1994 ، ص254.

(3)-République Algérienne Démocratique et populaire, Journal officiel, n° 01, imprimerie officielle Alger , 26 Octobre 1962. P 14.

(4)- محمد السويدي : المرجع السابق ، ص 143.

(5)-الإتحاد العام للعمال الجزائريين : هواري بومدين، سنبقى ثوريين، النشرة الفدرالية 1980 :، ص04.

(6)- وزارة الإعلام والثقافة :خطب الرئيس هواري بومدين 19 جوان 1965-19جوان1970،ج3،إدارة الوثائق والمنشورات ،الجزائر 1970، ص ص 20-21.

2-2 الثورة الزراعية

فلقد صاح الرئيس" هواري بومدين"، يوم أول ماي 1970 ، في وجه من طالبوا بكراء مزارع التسيير الذاتي، من بين عشرات الآلاف من العمال قائلا((...إن هناك من يوحي ويحاول أن يقنعنا بكراء المزارع، مزارع التسيير الذاتي، وأنا أقول لكم أيها العمال أن التسيير الذاتي هو من أهم قواعد الثورة وأقدسها وأنه سيبقى القاعدة الأساسية للفلاحة الاشتراكية في بلادنا))(**1**).

كما يؤكد الرئيس بومدين أن اختيار طريق التسيير الذاتي جاء للقضاء نهائيا على الصورة القديمة، وان الحكم في المزرعة يجب أن يكون للمنتخبين .فالتسيير الذاتي معناه أن العمال هم الذين يشرفون على المزرعة وأن لهم هيئتان، ولجان ينتخبونها بكل حرية وديمقراطية، تنظم حياة المزرعة وتشرف على الإنتاج. والتسيير الذاتي معناه أيضا أن العمال مسئولون عن الربح والخسارة وهذا ليس مجرد تمنيات وأحلام، لأنه بعد قرار اللامركزية الذي أتخذه بومدين في شهر أكتوبر سنة 1966 ، أعلن أن المرحلة الجديدة هي توزيع الأرباح على العمال الذين حققوا أكبر الإنتاج(**2**).

وقد ظهر مشروع الثورة الزراعية التي أعلنها الرئيس هواري بومدين في 8 نوفمبر 1971 م ويقول في هذا الصدد((..الثورة الزراعية مطلب مقدس كافح من أجله ملايين الجزائريين القاطنين بالأرياف، ونحن عندما نتحدث عن الثورة الزراعية إنما نقصد بذلك تغيير الريف الجزائري والقضاء على البؤس والفقر)) (**3**).

---

(1)-الاتحاد العام للعمال الجزائريين، المصدر السابق، ص04.

(2)- وزارة الاعلام والثقافة:خطب الرئيس هواري بومدين ، 19جوان1965،19جوان1970، ج3 ، المصدر السابق، ص21.

(3)- المصدر نفسه، ص10 .

2-2-1مفهوم الثورة الزراعية

وإذا أردنا معرفة مفهوم الثورة الزراعية، فإن الثورة بمعناها العام تعني تغيير ما هو سيء وغير ملائم بما هو أحـــسن وأجدى وأكثر نفعا وملائمة لروح العصر ومتطلبات التطور ومطامح الشعوب، وتطلعاتها وبهذا المعنى الواضـــــــــح والبسيط والسامي والمقدس للثورة الزراعية، فإنه لا يلزم أن نعزي مفهومها الغموض والإبهام والتعقيد ما دام التغيير في حد ذاته ليس بأي حال ظاهرة غريبة، بل هو سنة الحياة والوجود منذ الأزل لأن ذلك يستجيب مع غريزة أصلية في الإنسان تدفعه دوما إلى حب المزيد من الرفعة والتطور والسمو والسيطرة على الطبيعة وإخضاعها لإرادته والتحرر من قيودها التي تكبله وتحد من انطلاقه نحو تسجيل مزيد من الانتصارات بالتخلص من شبح الفقر وعبودية التخلف ومذلة الاستغلال والخضوع(**1**).

2-2-2أهداف الثورة الزراعية

فالهدف الرئيس الذي ترمي إليه الثورة الزراعية هو تخصيص الدخل الفلاحي لتحسين مستوى معيشة الجماهير الريفية وتقدم الفلاحة والقضاء على العادات السيئة وضمان مستقبل صغار الفلاحين وحمايتهم من المضاربة وتمكينهم من تنظيم أنفسهم بقصد الوصول إلى السيطرة على التقنيات العصرية وإنجاز الاستثمارات، فالأمر يتعلق إذن بخلق الظروف اللازمة لتغيير وجه الريف تغييرا جذريا،إن المادة الأولى من ميثاق الثورة الزراعية قد نصت على:(.. الأرض ملك لمن يخدمها، ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها)، وهذا يعني أن استغلال الإنسان للإنسان سيلغى في جميع أشكاله، وأن الخماسة سيقضي عليها إلى الأبد، والأراضي التي ستؤمم هي التي ستشكل الصندوق الوطني للثورة الزراعية، إن التأميمات ستمس الأراضي التي لا يستغلها أصحابها شخصيا والأراضي الفائضة على قدرة عمل المالك وأسرته (تحديد الملكية الكبيرة) وأراضي المجموعات العامة والخاصة الأراضي التابعة للدولة والبلديات والعرش والأوقاف (**2**).

---

(1)- عبد القادر يحياوي : (الثورة الزراعية بين الطموح والإنجاز)، مجلة الجيش، العدد 94 ، جانفي 1972 ، ص 4 .

(2)- سهيل الخالدي :الثورة الزراعية في الجزائر، اتحاد الكتاب والصحافيين الفلسطينيين، دار العودة، بيروت،دت، ص112 .

3-2-2 تطور الثورة الزراعية

ومقابل هذه التأميمات هناك حق التعويض المعترف به لأصحاب الأملاك الذين ستطبق عليهم هذه الإجراءات، غير أنه منذ بداية سنة 1972 م ما فتئت التبرعات- دون تعويض -تتهــــاطل على الصندوق الوطني للثورة الزراعية من كل أنحاء البلاد، أما الأراضي المؤممة فإنها تتوزع على الفلاحين الذين ليس لهم ملكية معينة، القادرين على العمل وعلى استصلاح هذه الأراضي بمساعدة الدولة، لكن إذا كانت الثورة الزراعية تضمن للفلاحين وعائلاتهم حق الانتفاع بالأرض المـــوزعة عليهم فإنها توجب عليهم أداء عدة مهام كاستصلاح الأراضي بأنفسهم وفقا للمخطط الوطني للتنمية وإنجاز الأعمال ذات المصلحة الجماعية في إطار تعاونيات الاستغلال والتعاونيات المتعددة الخدمات التي ستنشأ في كل بلدية(**1**).

واختيار التعاونية في هذه المرحلة الثانية من مراحل الثورة الزراعية مرتبط بالظروف والشروط الاقتصادية والاجتماعية، وتعتبر التعاونية أكثر من أي نظام آخر الوسيلة المناسبة لتطوير الفلاحة وإدخال التغييرات الاجتماعية في العالم الريفي .فهي القوة الوحيدة التي تكفل تجنيد الطاقات والمبادرات لخوض المعركة الشاملة المنظمة على الاستعمال الناقص للثروات المتوفرة ومن أجل تحسين العمل كيفا والاستخدام الكامل(**2**).

فخطب الرئيس هواري بومدين كانت دائما مليئة بالتوضيحات، تشهد على ذلك كل الخطب التي ألقيت مع الفلاحين في عين المكان وبمناسبة وضع الحجر الأساس للقرى الفلاحية" بعين النحالة"و"غليزان"، يبين فيها أهمية الثورة الزراعية بالنسبة للفلاحين .على الرغم من العراقيل الكثيرة التي تعمل على منع تطبيق الثورة الزراعية خاصة من طرف الملاكين الكبار على أن الثورة هي معركة سياسية وليست تقنية (**3**).

---

(1)- أحمد طالب الإبراهيمي :الثورة الجزائرية وقائع وأبعاد، الذكرى العاشرة للاستقلال، وزارة الإعلام والثقافة، 1972 ،ص143-144

(2)-المرجع نفســـــه، ص 147 .

(3)- الاتحاد العام للعمال الجزائريين، المصدر السابق، ص 9 .

وقد حاولت الدولة من خلال هذا الإصلاح الزراعي خلق الحيوية لدى الفلاحين بتوفير ظروف اجتماعية واقتصادية من شأنها تطوير القطاع التقليدي والإسراع في توحيد الصناعات الصغيرة بالمساعدة المالية والتقنية من الدولة والجماعات المحلية وبذلك يمكن الإصلاح الزراعي من تسهيل عملية دخول التطوير والتقدم إلى الريف الجزائري وبهذا الصدد كانت السياسة الزراعية التي انتهجتها الدولة لها عدة أهداف تتمثل في:

-توحيد نظام الأراضي.

-زيادة حجم الإنتاج وتوزيعه عن طريق استخدام التقنيات الحديثة على نطاق واسع.

– تنويع الزراعات الفنية.

– إعادة جمع ثروة المواشي والتنمية المنهجية لتربية المواشي(**1**).

لقد تم إعداد الثورة وتطبيقها على أسس من المعرفة المحددة حول إعادة توزيع الأملاك العقارية في البلاد، ففي سنة 1972 م كانت المعطيات العامة الموجودة المدعمة بالتحقيقات والدراسات المنفردة مع انعدام نظام مسح الأراضي سببا في تعطيل التدخلات السريعة لتنظيم الهيكل العقاري، ولتفادي هذه الصعاب وتذليلها تضمن أمر 8 نوفمبر 1971 مسكنا ذا علاج مزدوج يتمثل في:

-التصريح الإجباري بمكان الإقامة لصاحب الملكية للأراضي الفلاحية أو ذات الصبغة الفلاحية.

-إحصاء الأراضي العمومية والخاصة التي يجب أن تتحول إلى الصندوق الوطني للثورة الزراعية طبقا لأحكام الأمر المتعلق بذلك.

ولا يمكن أن نتحدث عن الثورة الزراعية دون أن نشير إلى مشروع " السد الأخضر" الذي أسندت مهمة تحقيقه إلى شباب الخدمة الوطنية الذين برزت مجهوداتهم في كثير من الميادين وبصفة خاصة مد الطريق الصحراوي، فلقد تم اختيار خمسة مناطق لجعلها نموذجية هي : البيض، آفلو، الجلفة، بوسعادة، وتبسة(**2**).

(1)– مصطفى طلاس، بسام العسلي : الثورة الجزائرية، دار الطليعة، طلاس للدراسات والترجمة، دمشق، سوريا 1984 ، ص 615 .

(2)– وزارة الإعلام والثقافة :خطب الرئيس بومدين 5 ماي 1972 –19جوان 1973 ، ج5 ، إدارة الوثائق والمنشورات ،الجزائر ص ص150–151.

كما تم إنشاء الديوان القومي للآلات الزراعية" أوناما" الذي يضم اتحادات محلية وجهوية للآلات الزراعية ووظيفته تموين القطاع الزراعي وخاصة منه المسير ذاتيا بمختلف الآلات والمعدات، وقد صدرت قوانين تمنح العمال حق التمتع بالإجازة وإعطاء تعويضات لمن يتضرر نتيجة لحوادث العمل والضمان الاجتماعي والمنحة العائلية، كما ألغيت الأجهزة البيروقراطية التي تكونت إلى جانب التسيير الذاتي لتسيير الأمور والتدخل من وراء المكاتب الفخمة فتم تحويل كل اختصاصات الديوان القومي للإصلاح الزراعي إلى هيئة أخرى هي المصالح الزراعية في الولايات التي تشرف عليها وزارة الفلاحة بطريقة مباشرة وتم أيضا إلغاء تعاونيات الإصلاح الزراعي (**1**).

وبواسطة هذه القوانين التي سنتها الدولة الجزائرية في قطاع الزراعة تمكنت من رفع الإنتاج، وأصبح قطاع التسيير الذاتي يمثل 35 %من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة وتغطي نصف الإنتاج الوطني الفلاحي ويعيش عليها 12 %من مجموع السكان(**2**).

غيران الجانب الريفي الذي كان محور الثورة الزراعية اصطدم كونه كلف كثيرا الدولة ،وحتى مردود الزراعي فالمؤشرات التجارية الخارجية لزراعة في سنوات 1976و1977و1978،فنجد إن الجزائر 1970قد استوردت ما يقدر 985مليون دينار محاصيل زراعية وصدرت 385مليون دينار ،إلا أن سنة 1977 لم تصدر سواء551مليون دينار في مقابل 4398مليون دينار واردات وهذا ما يعتبر إخفاقا لدولة (**3**).

إن طبيعة الإصلاحات ومدى اتساعها تعتبر ذا قيمة في التحليل المقارن للمواثيق الوطنية ،وبما ان الميثاق الوطني يعتبر القالب الإيديولوجي مساهما في الحركة الاقتصادية ،فإن الثورة الزراعية هي إرادة للاشتراكية لتحقيق استثمارات ممنهجة ،غيران هناك تطور متناقص وغير متوقع قد طرأ وهو أن الطلب قديم ارتفع والإنتاج قد نقص ،من ما استوجب حدوث إصلاحات ضرورية(**4**).

---

(1)- خطب الرئيس بومدين 5 ماي 1972 -19جوان 1973 ، ج5 ،المصدر السابق، ص ص150-151.

(2)-مصطفى طلاش، بسام العسلي : المرجع السابق، ص 616 .

(3)-Lahouari Addi : L impasse du populisme –L' algérie :collectivité politique et etat en construction,Entreprise Nationale Du livre,Alger,1990, p203.

(4)-ibid ,p 220.

3-الصنـــــاعة

لقد ورث الشعب الجزائري من الاستعمار اقتصادا بالي الهياكل مبنيا على الزراعة واستغلال المواد الأولية، متجها أساسا نحو تصدير المواد الخام، ومتميزا على الأخص بانعدام القاعدة الصناعية(**1**)، فحرب التحرير الطويلة وجميع التضحيات البشرية والمادية، فرضت على الجزائر المستقلة معركة أخرى بغية ضمان مراقبة مجموع دواليب الاقتصاد الوطني، فكان لابد من قطع روابط التبعية مع المحتل السابق والتخلص من هيمنة الاحتكارات الأجنبية وتوزيع المبادلات، وجعل الميزان التجاري متعادلا، وتوجيه السياسة الاقتصادية والمالية نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية لصالح الشعب الجزائري.

3-1مرحلة الاسترجاع الموارد والهياكل الصناعية:

فعلى الرغم من الفوضى التي كانت تطبع السنوات الأولى للجزائر المستقلة، فإن إستراتيجية التنمية، بدأت منذ1963 ،تتبلور تحت ضغط الجماهير، ومنذ التصحيح الثوري في19 جوان 1965 قد أخذت هذه الإستراتيجية للتنمية شكلا مضبوطا، دقيقا وزاحفا، وجعلت الأمة بأسرها تنظر إلى مستقبلها بكل أمل وتفاؤل(**2**).

لقد كان عنصر التأميم منذ صدور الإجراءات الأولى التي تم بموجبها وضع حد لنشاط الرأسمال الأجنبي في مجال استغلال المناجم الجزائرية يوم 06 ماي1966 (**3**). سيطرت المفاهيم الاقتصادية، للقطاع الصناعي خلال السنوات 1967الى 1971، التي تواصلت خلالها إجراءات التأميم للمؤسسات الصناعية والمالية الأجنبية، وقام فيها الرئيس بومدين بإبراز ذلك إلى جانب عنصر التصنيع، خاصة خلال المخطط الثلاثي 1967-1969 (**4**).

(1)- الميثاق الوطني : 1976 المصدر السابق، ص 116 .

(2)- أحمد طالب الابراهيمي، المرجع السابق، ص 50 .

(3)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية :الجريدة الرسمية، العدد 36 ، الطبعة الرسمية الجزائرية، 6 ماي 1966 ، ص ص 418 -421

(4)-أحمد بن مرسلي :المرجع السابق، ص 230.

إن التصحيح الثوري الذي تم في 19 جوان 1965 ، عمل على تقويم اختيارات التصنيع مطابقة للاختيار الإيديولوجي، فتحقيق ثورة صناعية حقيقية مرتبط بثورة اقتصادية حقيقية، إذن فالثورة الصناعية تعتبر مطلبا ضروريا من متطلبات النمو المتناسق ومحركا يجلب المجتمع إلى الرفاهية والازدهار، ذلك لأن التنمية الاقتصادية في الجزائر لابد أن تستهدف توفير وسائل الإنتاج التي من شأنها أن تنهض بجميع أنواع النشاط الاقتصادي، كما أن على الاقتصاد الوطني أن يوفر لنفسه شروط التسيير والإدارة(**1**).

3-2 الثورة الصناعية

3-2-1مفهوم الثورة الصناعية:

لقد كانت الثورة الصناعية التي نادى بها هواري بومدين وهي إحدى الثورات الثلاث (الزراعية ،الصناعية والثقافية)، من أهم الركائز الأساسية في بعث الرفاهية والازدهار في المجتمع الجزائري، وكانت بمنجزاتها المحسوسة وقراراتها وأبعادها الاجتماعية والسياسية هي سبيل توطين التكامل الثوري عند الشعب الجزائري فيما بين ثورته التحريرية الخالدة وثورة البناء، ولا سيما في مجال بناء اقتصاد وطني منظم ومركز تستفيد منه فئات الشعب دون أن تلحقه ضربات الاحتكارات الاقتصادية العالمية، وهو الوعي الذي تستفيد منه كل المراحل القادمة في إنجاز المجتمع الجزائري(**2**).

3-2-2معركة التصنيع :

لقد أثبتت التجربة رفض الجزائر المستقلة الاندماج في التيارات الاقتصادية الكبرى التي تسود العالم، وهو ما أكده الرئيس الراحل هواري بومدين في خطابه يوم 05 ماي 1969 ((إنه بإمكاننا أن نستدل بهذه المشاريع ونقول بأن بلادنا دخلت معركة التصنيع بإنتاج الصلب والحديد والمحرك، وآلات التجهيز ...وباستطاعتنا أن نذكر من بين هذه المشاريع مركب الصلب والحديد في عنابة الذي هو الآن في طور التجـــــــــربة والذي سيشرع في ظرف أسابيع في الإنتاج ومركب سكيكدة البتروكيميائي الذي شرعنا بالفعـــــــــل في بنائه ومركب قسنطينة الذي سيدخل ميدان التنفيذ في الشهور القادمة ...ثم مركب أرزيو الذي يشمل على معمل الأسمدة والذي سيعرف انجازات أخرى مثل مصنع لتصفية البترول ...وهذه كلها أيها الإخوة مشاريع ضخمة وبإنجازها ومع المشاريع الأخرى التي نعدها تكون بلادنا قد دخلت حقيقة معركة التصنيع))(**3**).

---

(1)- احمد طالب الابراهيمي :المرجع السابق ،ص ص 153-154.

(2)- عبد الله مباركية :من معركة التحرير إلى معركة البناء، مجلة الجيش، العدد 214 ، جانفي 1982 ، ص13 .

(3)- خطب الرئيس بومدين :19جوان1965-19جوان1970، المصدر السابق ،ص ص 50-51.

3-2-3أهداف الثورة الصناعية :

إذ لا يمكن أن تنحصر الثورة الصناعية في التصنيع وحده، بل إن مضمونه يتوقف على الأهداف التي ترمي إلى تحقيقه ويمكن تحديد هاته الأهداف على النحو التالي:

-استرجاع الموارد الطبيعية واستغلالها

-التحرر من التبعية للخارج عن طريق تشييد صناعة معدات ومنتجات أساسية للصناعة والزراعة.

-إيجاد فرص عمل وتحقيق الرقي الاجتماعي للعمال.

-إنشاء صناعة محلية آخذة بأسباب التصنيع، لكي يتسنى إحداث العديد من الصناعات التحويلية (**1**).

لقد صرف الرئيس بومدين والجماعة التي تؤازره خلال سنوات حكمه جهود كبيرة في إنشاء صناعات خفيفة وثقيلة، ولكن بالوسائل الثورية وعلى الطريقة الاشتراكية(**2**)، ليعيد للإنسان الجزائري كرامته وعزته بإتمام المسيرة الثورية، ومن ثم تحرير شعبه من قيد الذل والاستعباد والنهوض بالبلاد في شتى المجالات لتلحق بركب الدول المتقدمة(**3**)، لأنه لا يوجد استقلال حقيقي بدون اقتصاد جدير يضع البلد في مأمن عن الاحتياج والضغط الخارجي(**4**).

فإن مهمة تحقيق الاستقلال الاقتصادي أصعب من تحقيق الاستقلال السياسي وقد قال الرئيس هواري بومدين بشأن الصناعة((إن التصنيع ليس مهمة سهلة بل هو مشروع يتطلب تضحية كبيرة)) (**5**)، وهو ما أكـــده بصيغة أخرى إذ قال((وفي مجال التصنيع لا توجد حلول معجزة..))(**6**). إن الثورة الصناعية ترمي إلى تمكين البلاد من أسباب العلم والتكنولوجيا لأنها منطلق أساسي لعملية تحسين الإنتاج (**7**).

---

(1)- محمد العيد مطر :هواري بومدين رجل القيادة الجماعية، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ،2000،ص 75.

(2)- بوصفصاف عبد الكريم وآخرون، معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج2 ،دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة2004 ،ص166.

(3)- محمد العيد مطر:المرجع السابق ،ص 56.

(4)- Khalfa Mameri : orientation politique de l'Algérie analyse des discours du président BOUMEDIENE, 1965 -1970, 2éme édition impression révolution Africaine, Alger,1978,p122.

(5)محمد العيد مطمر :المرجع السابق، ص76.

(6)- Khalfa Mameri : Citation du Président Boumediene, 4éme Edition, Edition Karim Mamri, Alger , 1993, P 202.

(7)-علي زغدود :المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي في الجزائر،ط2، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع والمؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر1987 ، ص ص44 ،45.

إن الاستقلال الاقتصادي، وبالتالي الاستقلال السياسي لا يمكن تحقيقهما بصفة كاملة على مثل هذه الأسس، ومن هنا كانت الثورة الصناعية تهدف إلى تحويل المواد الطبيعية داخل البلاد نفسها، وتصديرها في شكل مواد مصنعة أو نصف مصنعة.

3-2-4 تطور الثورة الصناعية :

و في هذا المجال يذكر الرئيس هواري بومدين((...لقد أخذنا على عاتقنا إعطاء المحتوى الاقتصادي للاستقلال السياسي وذلك ببناء قاعدة صناعية قوية وكاملة وواجهنا محاربة شرسة من الخارج ونوعا من العجز عن تفهم الأهداف الحقيقية في الداخل، وحول هذه النقطة بالذات أقول بان ذلك العجز عن التفهم الكامل يتصل بالتربية والتكوين السياسي ولا أقصد بهذا تجريحا للإطارات، فهذه الإطارات معذورة لأنها كانت تفتقر إلى التجربة وإلى الماضي الصناعي وتقاليده وخبرتها مستمدة أساسا من المدرسة الغربية التي يتسم تفكيرها بخط أساسي يهدف دائما إلى تثبيط العزائم وتسميم العقول ... لقد وضعنا الأسس المتينة لبناء النهضة الصناعية القوية، لقد كانت فترة1969 -1976 مرحلة استرجاع الثروات الطبيعية للبلاد وجعلها – في خدمة مصلحة الشعب الجزائري وتأميم الشركات الخاصة والأجنبية :شركة الأبحاث والاستغلاليات المنجمية، شركة التأمين والبنوك، وشركات توزيع البترول (أسيوو، أويلي) شملت هذه الحملة الشركات المتوسطة الحجم مثل شركات النقل والصناعات الغذائية(**1**).

و بعد أن كانت الصناعة يهيمن عليها الرأسمال الأجنبي ولتجاوز هذا التأخر قال هواري بومدين في هذا الصدد" إن سياسة التصنيع هذه تعني خلق أسواق جديدة بمواجهة الاستغلال الإمبريالي وهذا هو الهدف البعيد الذي رسمناه في مشاريعنا)) إن تأميم الثروات الباطنية للأرض مثل استرجاع الأراضي كان إجراء ضروريا دونه تكون كل محاولات للتصنيع للخروج من التخلف باطلة وفاشلة، وفي طريق التصنيع كان لابد للمرحلة الأولى أن تمر بامتلاك المواد الأولية، وعلى هذا فإن تأميم الثروات المنجمية قد فرض نفسه كضرورة أولى (**2**).

(1)- وزارة الإعلام والثقافة : عشر سنوات من الانجازات 19 جوان 1965 ، 19 جوان 1975 ، المصدر السابق، ص225

(2)-الاتحاد العام للعمال الجزائريين :المصدر السابق، ص 10.

إن هذا القرار- الذي استقبل بحماس من طرف أغلبية الجماهير الجزائرية -قد جاء نتيجة لمراسيم التأميم الصادرة في تاريخ 6 ماي 1966 ومنذ صدورها كانت محلا لتشاؤمات واردة من وراء البحار، إلا أن التاريخ يبرهن على أن استرجاع الثروات المنجمية قد لعب دورا أساسيا في انتصار الجزائر على التخلف وقبل هذا القرار فإن سياسة الشركات المنجمية التي كانت بأيدي الاحتكارات الأجنبية كانت تتميز بـــــ :

-انعدام شبه تام لعملية البحث.

-الاستغلال الإرتجالي للثروات الباطنية وعمليات الحفر والتنقيب، مما أدى إلى استتراف تلك الثروات دون الأخذ بعين الاعتبار حق الأجيال المقبلة.

-سياسة تجارية تعتمد على اتفاقات تبرم بين جماعات لها روابط بالمصالح الرأسمالية ضمانا لصفقاتها التجارية، ومنه فإن الشركة الوطنية للاستثمار المناجم (سونريم) والتي عهدت إليها الحكومة تسيير جميع المناجم قد حددت لنفسها هدفا يرمي للقضاء على هاته التناقضات للوصول إلى إعادة تنظيم استثمار المناجم طبقا لأهداف التنمية الاقتصادية للبلاد(**1**).

أما بالنسبة للتأميم في قطاع المحروقات فقد ذكر بومدين في نص خطابه يوم الفاتح من نوفمبر1970ما يأتي " :إن قطاع المحروقات يجب أن يخدم مصلحة بلادنا وأن يتوغل كلية في مخطط التنمية ذلك أنه يمثل جزء لا يتجزأ من اقتصادنا الوطني " (**2**).

إن المحروقات والموارد الإستراتيجية التي تزخر بها أغلب البلدان المستعمرة سابقا كان بإمكانها أن تمثل الوسيلة الأكيدة للتخلص من التخلف، ولكن ظلت ثروات هذه البلدان ولمدة طويلة نهبا للكارتل الدولي للبترول .ولقد أحرزت الجزائر انتصارا رائعا في المعركة الطلائعية في سبيل مراقبة ثرواتها البترولية بحاسي مسعود(**3**) .

---

(1)- أحمد طالب الابراهيمي :المرجع السابق، ص52 .

(2) – المرجع نفسه، ص53.

(3)- المرجع نفسه ،ص 54.

لم يكن ميلاد التأميم وليد عام 1971 ، وإنما كان قبل ذلك والدليل على ذلك أحداث جوان 1967 التي أممت خلالها الجزائر الشركات البترولية الأمريكية والبريطانية (إسو موبيل وسانكليز والباسو) وفي سنة 1968أممت جميع الشركات الأجنبية التي تقوم بتوزيع البترول في الجزائر، حيث كانت هذه الشركات تحتكر ثلث شبكة التوزيع، كما تم في ذات الوقت تأميم مشتقات النفط وكذا الأسمدة الآزوتية في كل مجالات التصنيع والتوزيع والتسويق، و لم تصل سنة 1970 إلا والجزائر تمتلك النسبة التالية:البحث 60%، التوزيع% 100 ، الاستخراج% 33.33 ، النقل والري% 66.7 ، التكرير% 80 ، أما الدليل الآخر فيتمثل في المدارس العليا التي أنشأتها الجزائر والمتمثلة في المعهد الإفريقي للمحروقات سنة 1964 ، وقد تخرج منه مئات المهندسين، ثم معهد البترول الجزائري، وكانت سوناطراك مكلفة مبدئيا بنقل وتسويق المحروقات، وكانت الأهم من بين كل الشركات الوطنية(**1**).

لقد كانت موجودة وعاملة في ميدان بناء أنابيب حوض الحمراء- أرزيو مسدار -سكيكدة، كما كانت موجودة وعاملة في ميدان التحويل بفضل مصانع تكرير أرزيو و سكيكدة، وفي مجال التسويق أيضا بفضل ما تبرمه من اتفاقات مع الشركات والتجمعات الأجنبية، وكانت تملك احتكار توزيع المحروقات في السوق الوطنية بواسطة التأميمات مثل تأميمات 24 أوت 1967 لشركتي : مويل وآرسو، حيث تملك الدولة احتكار التسويق في الجزائر لجميع المواد البترولية ومشتقاتها، كذلك التخزين والنقل(**2**).

وفي ذكرى عيد العمال الجزائريين الذي احتضنته دار الشعب في 24 فيفري 1971 أعلن الرئيس بومدين عن تأميم البترول الجزائري بنسبة % 51 والغاز ووسائل نقله بنسبة % 100 وثارت ثائرة الفرنسيين، ولعل التأميم استثار في أذهانهم بالفعل ذكريات تأميم جمال عبد الناصر لقناة السويس (**3**).

---

(1)- مناوي الزبير :تأميم المحروقات قرار في مستوى التحديات، مجلة الجيش، العدد 331 ، مديرية الاتصال والإعلام . والتوجيه، ص13 .
(2)- وزارة الإعلام والثقافة : عشر سنوات من الانجازات 19 جوان 1965 ، 19 جوان 1975 ، المصدر السابق، ص80.
(3)- محي الدين عميمور :أيام مع الرئيس هواري بومدين، وذكريات أخرى، ط3 ، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر 2000 ،ص437 .

وعموما فواقع التنمية الاقتصادية في شقيها الزراعي والصناعي في الجزائر خلال الفترة المدروسة كانت متوقفة على التخطيط كأداة لتحقيق حلول للمشاكل الاقتصادية في البلاد وهذا ما أكدته القرارات اللاحقة . فقد جاء في ميثاق 1976 تحديدا لدور التخطيط بوضوح أكثر في طار سياسة التنمية، فينبثق مباشرة من الاختيار الاشتراكي، فهو يقتضي تدخل السلطة السياسية وجيه لأعمال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتقرير استخدام الوسائل التي تستخدمها الأمة في الاتجاه الذي تطلب انجاز أهداف الثورة حسب الأولويات المطابقة لمقتضيات البناء الاشتراكي من بين هذه لمتطلبات يأتي بطبيعة الحال التراكم، ودفع النمو في اتجاه تلبية مطامع الجماهير الشعبية ورقيّ الأمة و تنميتها (**1**).

إن الدارسة الواقع الاقتصادي للجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1965-1978 تبرز مراحل مهمة وفاصله في تاريخ الاقتصاد الجزائري فقد شهد ثلاث مراحل رئيسية هي: مرحلة استرجاع الثروات ،و مرحلة الانطلاق التي تجسدت في بعث البرامج العملاقة كالثورتين الزراعية والصناعية ومرحلة الثالثة هي وضع استراتيجي ة اقتصادية من خلال المخططات التنموية ،وكل هذه المراحل وجهت بعدت صعوبات لعل أهمها هو الارث الاستعماري والتبعية التي كرستها فرنسا اتجاه الجزائر بعد الاستقلال .

.

(1)-محمد بلقاسم بهلول: سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج 1، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،1990ص 36.

الفصل الثاني

مظاهر العلاقات الاقتصادية

1- المبـــــــــادلات التـــــــــجارية

2- الاتفـــــــــــاقيات الاقتصـــــادية

1 -المبادلات التجارية

قد شهدت المبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا خلال سنوات (1965- 1978م) تحولات وتطورات سعت خلالها كلا البلدين إلى تحقيق مصالحهما والخروج من الأزمات التي عصفت بهما، ويتطرق هذا العنصر إلى إبراز أحد مظاهر العلاقات الاقتصادية بين الدولتين متمثل في محور العلاقات الاقتصادية بين الدول المتجسد في المبادلات التجارية وهذه الاخيرة عرفت تطورا تاريخيا يمكن ان نقسمه الى مرحلتين هما:

1-1المرحلة الأولى (1965-1966):

أصدرت الدولة الجزائرية تراخيصاً للاستيراد في سنة 1964 ، تمّ بواسطتها الحد من استيراد السلع الكمالية كما أن سياستها التجارية حرصت على توجيه عمليات الاستيراد جغرافيا (1).

أي توجيهها نحو البلدان التي تربطها معها علاقات سياسية واتجاهات مشتركة مثل المغرب، الذي يمنح للمنتجات الجزائرية مميزات متبادلة ويتضمن طبيعة وأصل السلع المستوردة حسب ثلاثة معايير هي:

- الحظر الكلي للسلعة إذا كانت تشكل خطورة على صحة المواطن.
- عند الضرورة يمكن إنقاص، تكملة أو تعديل حصص الاستيراد وفق تطور الظروف الاقتصادية ودواعي الحماية الخاصة بالاقتصاد الوطني.
- حرية الاستيراد ا لمنتجات في إطار قائمة محدودة ومسجلة في البرنامج العام للاستيراد.

ولقد وجّه نظام الحصص إلى القطاع الخاص في هذه المرحلة، رغم هيمنة الدولة على القطاع العام للتجارة الخارجية، وكانت من بين أهدافه:

-الاقتصاد في استعمال العملة الصعبة.

-الرقابة على المبادلات الخارجية.

-تعديل الميزان التجاري من خلال المحافظة على احتياطي الصرف (2).

(1)- Mohamed Hocine BENISSAD: la reforme économique en Algérie, 2ème édition, Office des publications universitaire, ALGER ,1991,p75.

(2)-Abdelhamid BRAHIMI : l'économie Algérienne, Office des publications universitaires, Algérie, 1991.p110.

ورغم الانخفاض الملحوظ لصادرات الجزائرية خلال هذه الفترة، فيلاحظ ان الجزائر بدأت تخرج من دائرة الارتباط بفونسا، وأصبحت تتعامل بمبدأ الدول التي تعطيها مصلحة، والشكل التالي يوضح ذلك (1)

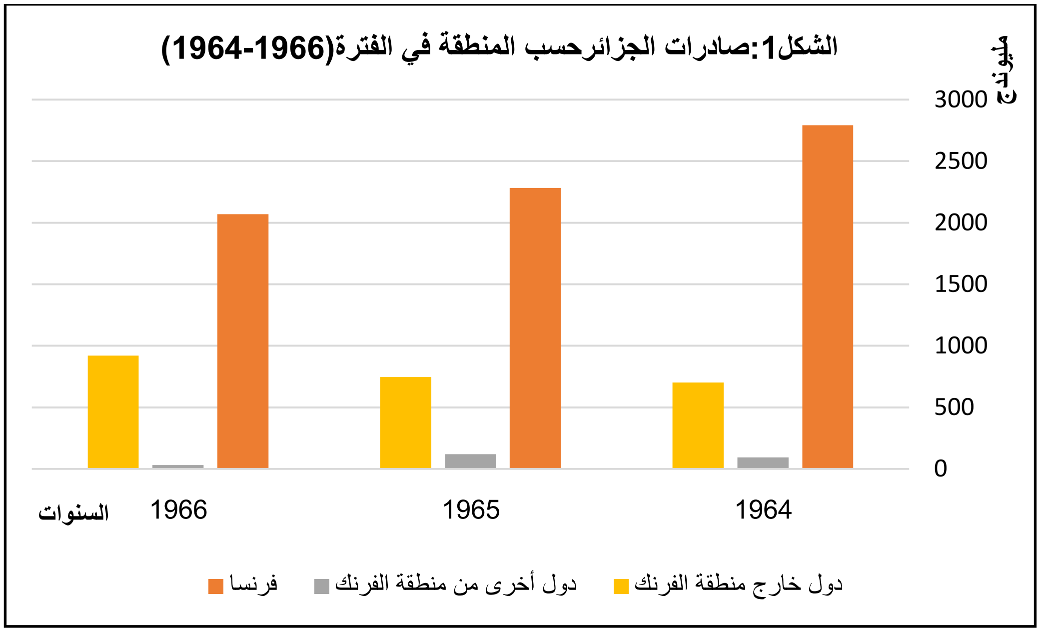

ومن خلال الشكل(1) نلاحظ أنّ بعد ما كان الارتباط في المبادلات مع فرنسابنسبة مرتفعة والذي قدر ب 2793مليون دينار جزائري حوالي 77.82% في سنة 1964 ، بعدها انخفضت إلى 2282 مليون دينارا في سنة 1965 ، ثم إلى2070 مليون دينار أي ما مثل نسبة 68.54 %، وهو ما يفسر الإجراءات التي اتخذتها فرنسا لأجل الحد من التخفيض أو منع بعض المنتجات الجزائرية كما هو الحال بالنسبة للخمور، كما نلاحظ تطور المبادلات الجزائرية خارج منطقة الفرنك، فبلغت 702 مليون دينار بنسبة 19.55% في سنة 1964، ثم انتقلت إلى 745 مليون دينار ما مثل نسبة 23.68% في سنة 1965 ، بعدها قفزت إلى 919مليون دينار في سنة1966 .

لكن تضاربت الآراء حول نتائج تطبيق هذه التجربة – الترخيص – فمنهم من أقرّ أنها سبب الفساد الاقتصادي، ومنهم من رأى أنها حرفت عن مقاصدها من طرف المسؤولين عن التنفيذ(2).

---

(1) -Abdelhamid BRAHIMI, op. .cit., P110.

(2)- عجة الجيلالي: التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، ط1 ، الدار الخلدونية للنشر، الجزائر، 2007،ص85.

ثم حل القانون (66-284) الصادر في 1966/09/15 محل قانون (3-277) الصادر في 1963/07/26 إذ جاء لتحديد الإطار التنظيمي للاستثمار وبعثه من جديد، فنصّ على ما يلي :

-إعطاء الحق للمستثمرين الخواص المحليين والأجانب في بناء الاقتصاد الوطني ولكن في ظل الاختيارات والتوجهات السياسية للبلد.

-تحديد مجالات الاستثمارات في القطاعات الصناعية والسياحية.

-تقديم تسهيلات الحصول على قروض مصرفية من الصندوق الوطني للتنمية.

-الإعفاء الكلي أو الجزئي من حقوق التسجيل المتعلقة بالملكية العقارية، بالإضافة إلى الإعفاء الكلي أو الجزئي من الرسم العقاري لمدة 10 سنوات على الأكثر(**1**).

كل هذه الإصدارات والتشريعات أثرت على تطور التجارة الخارجية في هذه الفترة مما أعطى نتائج الميزان التجاري حسب الشكل(**2**):

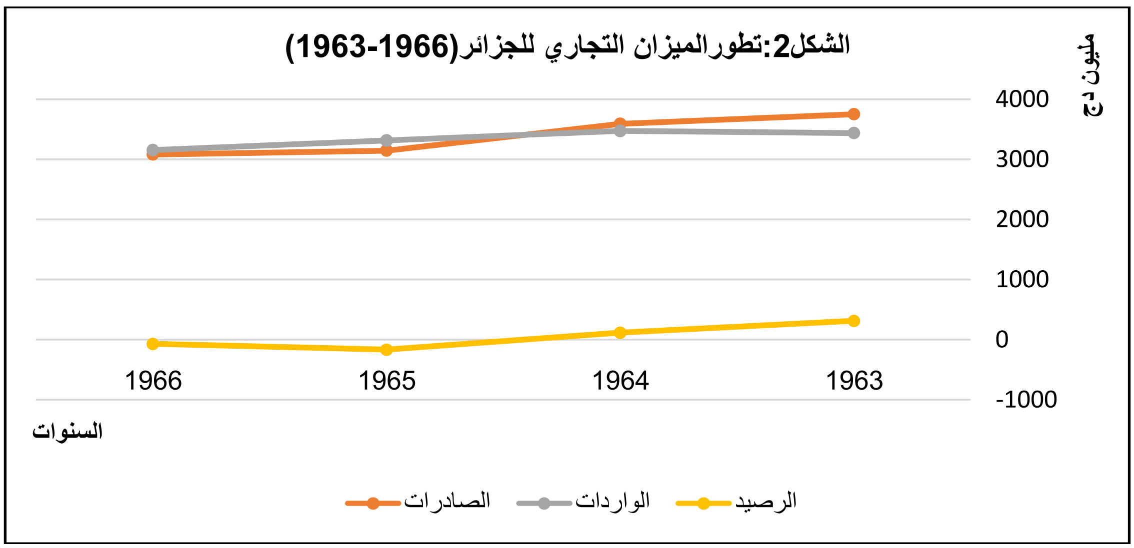

(1)- فارس فوضيل: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية حالة الجزائر ،رسالة ماجستير ،معهد العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر،1998،ص126.

(2)-Mohamed Hocine BENISSAD : économie de développement de L'Algérie1962-1978» Edition Office Des publications universitaires,2éme édition,algerie economia,Paris,1982,p183.

من الشكل (2) نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري ظلّ موجبا خلال الفترة(1963-1964)نظرا لسياسة التقشف التي اتبعتها السلطات الجزائرية من أجل إعادة بناء الجزائر المستقلة، وتحقيق التنمية، بينما حقق الميزان عجزا بين سنتي 1965 و 1966 مقدرا بـــ 167 مليون دينار و 73 مليون دينار على التوالي، ويعود السبب في ذلك إلى تراجع الصادرات في تلك الفترة لتعثر العلاقات الجزائرية الفرنسية هذه الأخيرة قامت بمقاطعة بعض المنتجات الجزائرية اثر قيام الجزائر بعمـــــــــــلية التأميم في بعض القطاعات كما تمّ في هذه الفترة تجميد العلاقات التجارية، المالية والنقدية الخاصة مع العالم الخارجي، و إنشاء الديوان الوطني للتجارة، وطرحت السلطات سنة 1964 قواعد لمراقبة ترحيل الأموال ومراقبة الصرف، وبذلك انعدمت معاملات رأس المال الخاص مع رأس المال الأجنبي(**1**)، وعلى الرغم من قصر هذه المرحلة إلا أن أهميتها تجلت في أنها كانت الحجر الأساس في التمهيد والتهيئة لعملية التخطيط المركزي، والتدخل الواضح للدولة التي طبقت فيما بعد عن طريق المخططات، لأن مدّة خمس سنوات تعتبر قصيرة جدا خصوصا إذا ما قارناها مع الدول الاشتراكية الأخرى التي انتهجت هذا المنهج (**2**).

2المرحلة الثانية (1967-1969):

بعد أربع سنوات من الاستقلال اعتمدت الدولة أسلوب التخطيط عن طريق أول مخطط ثلاثي، إذ يعتبر أول خطة تنموية اقتصادية عرفتها الجزائر المستقلة – وهو مخطط قصير الأجل – انصبّ موضوعه أساسا على التّصنيع، ذلك أنّ الإنتاج الصناعي هو محرك كل تنمية، وقد بدأت عملية الاستثمار في هذا المخطط بإعطاء الأولوية لقطاع المحروقات، بإضافة الى إنتاج الخمور الذي كانت تعتمد عليه الجزائر في ابرز صادرتها و الشكل التالي يوضح ذلك(**3**):

(1)- أحمد هني: تجربة الجزائر مع القطاعين العام و الخاص ومستقبل التجربة"،ط1، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية حول القطاع العام والخاص في الوطن العربي، من تنظيم وطبع ونشر مركز الدراسات للوحدة العربية بالتعاون مع صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي، لبنان ،1990، ص 47 ،

(2)- محمد بلقاسم بهلول :المرجع السابق،ص 163.

(3)-Mohamed Hocine BENISSAD : op .cit. p 178.

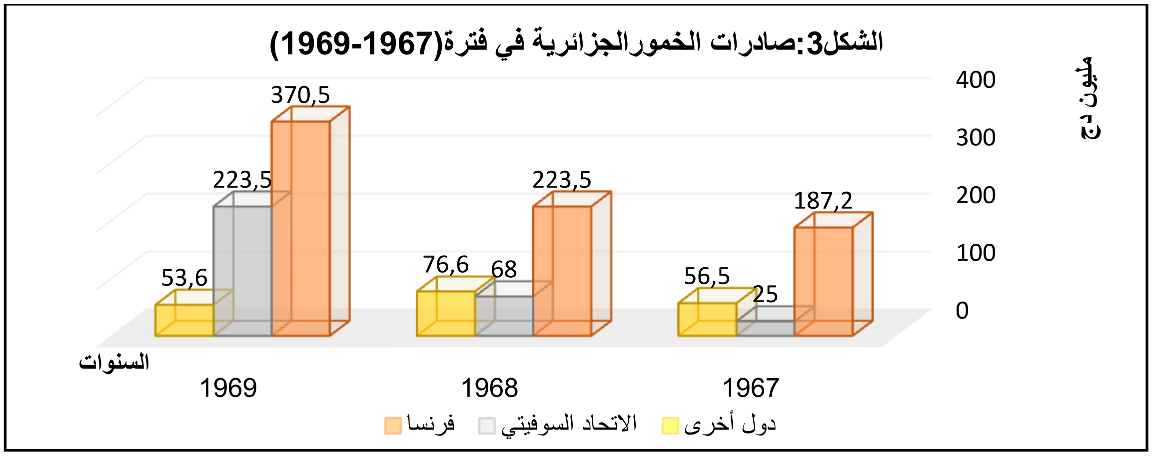

من الشكل(3) نلاحظ أن فرنسا تحتل المرتبة الأولى في نسبة الصادرات من الخمور، بنسبة تقارب 70% في سنة 1967 ، ثم بدأت هذه النسبة تنخفض إلى أن وصلت إلى 57% سنة1969 ،في حين نلاحظ بالمقابل حصة الاتحاد السوفيتي ترتفع من 9% إلى 34% في نفس الفترة.

أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي للواردات في هذا المرحلة تعطى حسب الشكلين التاليين(1):

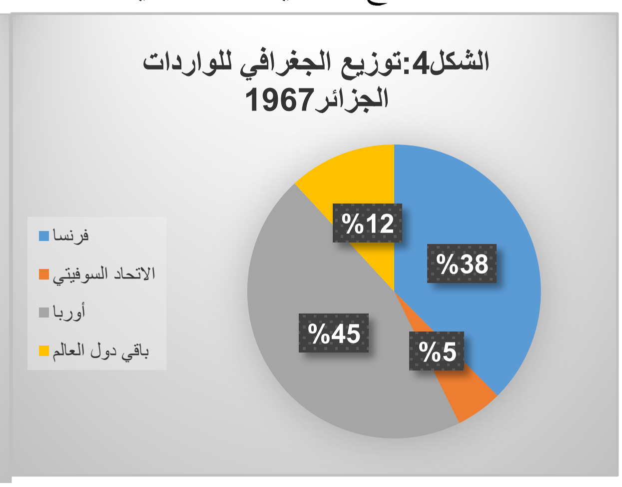

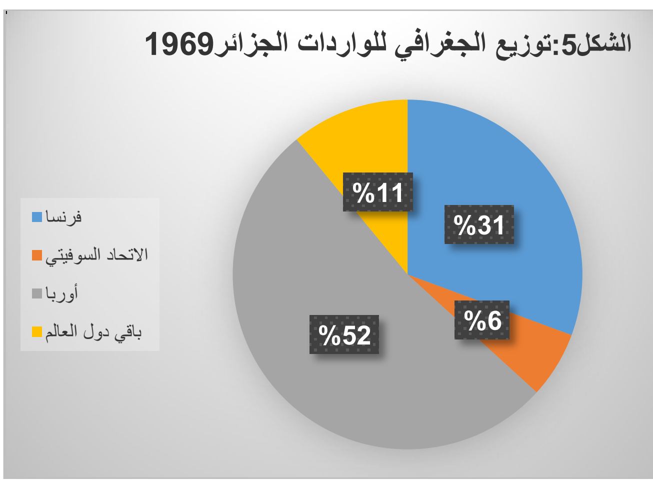

من خلال المقارنة بين الشكلين (4)و(5) يتبين لنا أن حصة فرنسا من الواردات الجزائرية قد تراجعت في هذه الفترة من 38%في سنة 1967 إلى 31 %في سنة 1969،كون الجزائر أقامت عدة علاقات تجارية مع دول أخرى في العالم ،ومحاولة تقليص مبادلتها التجارية مع فرنسا، بهدف تقليل التأثيرات الضارة للتبعية الاقتصادية الفرنسية.

(1)-Mohamed Hocine BENISSAD : op cit. p .183

3-المرحلة الثالثة (1970-1977):

بعد المخطط الثلاثي الأول أعلنت الجزائر مخطط اقتصادي تنموي جديد وقد بدا المخطط الرباعي 1970-1973 وتأثرت المبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا بعدت معطيات جديدة، جاء قانون المالية لسنة 1971الصادر بالأمر رقم (93/70)المؤرخ في 1970/12/31 قيام الجزائر خلال هذه الفترة بتأميم المحروقات سنة 1971 (1)، ليلغي النظام التفضيلي للسلع الفرنسية ،وأدمجها في النظام ألتفضلي للسلع التابعة للمجموعة الاقتصادية الأوربية، وجاء هذا القرار نتيجة لتأزم العلاقات بين البلديين بعد إصدار فرنسا قرار منع استيراد بعض السلع الجزائرية على رأسها النمور والخمور(2).

والشكل التالي يوضح صادرات الخمور في فترة 1970-1973 (3) :

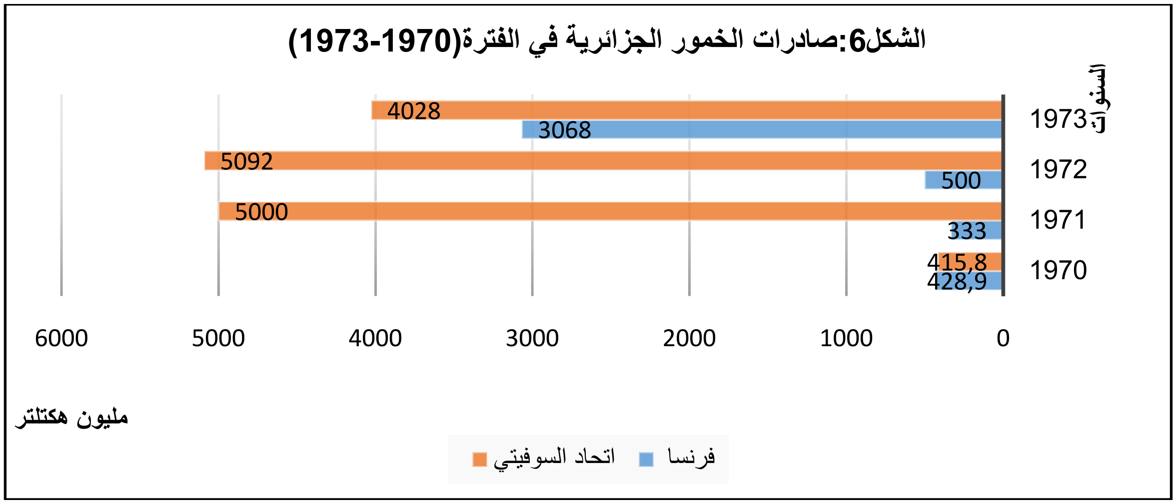

من خلال الجدول(6) نلاحظ أن حصة فرنسا من صادرات الخمور الجزائرية تراجعت في هذه الفترة ، لتحل محلها صادرات الاتحاد السوفييتي الذي أخد يحتل المرتبة الأولى ب 5000 مليون هكتار أي بنسبة 83% في سنة 1971 ، مقابل 333 مليون هكتولتر لفرنسا بنسبة 5% فقط، ثم بلغت 5092 مليون هكتولتر في سنة 1972مقابل500 فقط لفرنسا ، بعدها عرفت انتعاشا في سنة 1973 إذ بلغت 3068 مقابل 4029 للإتحاد السوفيتي.

(1)- الجريدة الرسمية الجزائرية ،رقم ، 109الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر1970، ص1691 .

(2)- عجة الجيلالي :المرجع السابق ص ص46-50

(3)-Mohamed Hocine BENISSAD : op cit. p .179.

أما التوزيع الجغرافي للواردات خلال هذا المخطط فالشكل التالي يوضحها (**1**):

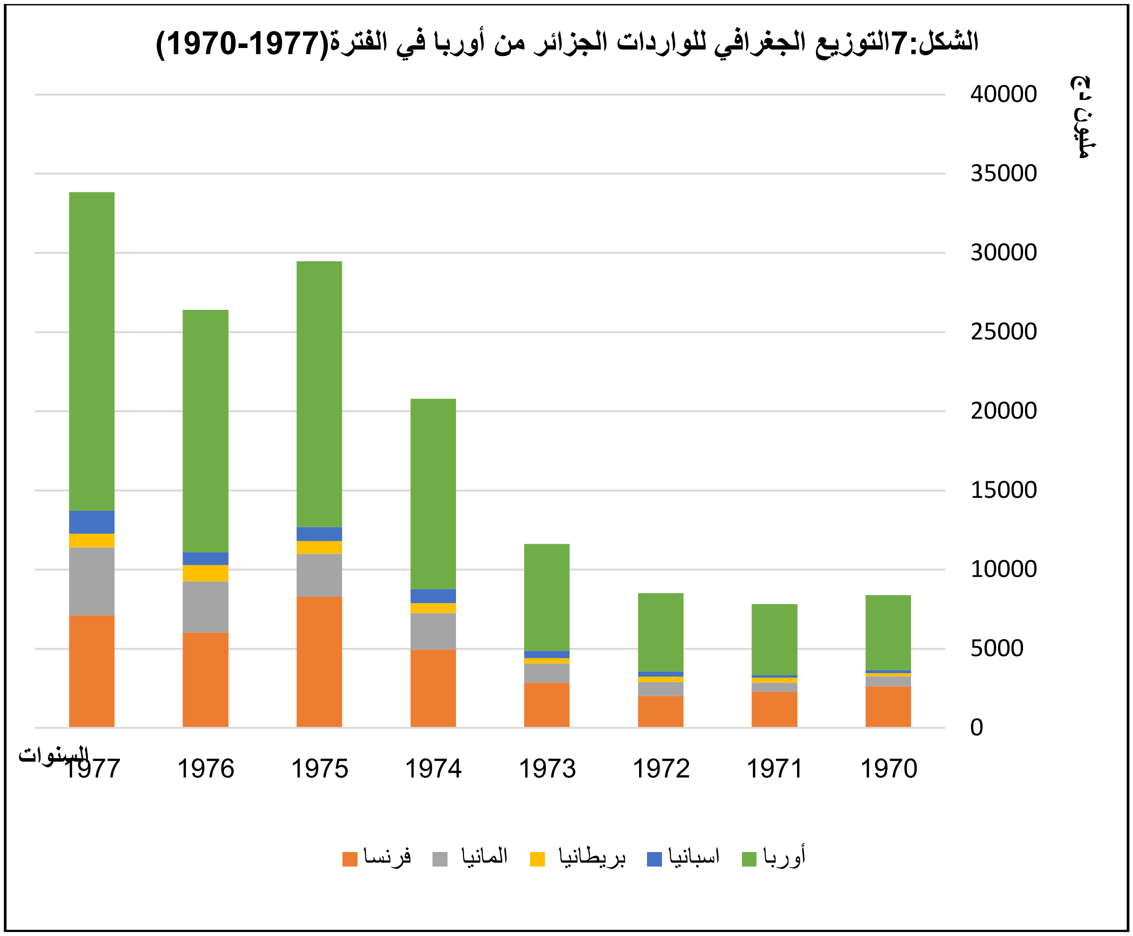

من خلال الشكل(7) نلاحظ بعض التنوع بالنسبة للتوزيع الجغرافي للواردات خلال هذه الفترة، و الخروج من الدائرة الفرنسية لتشمل كل من ألمانيا، ايطاليا، اسبانيا، لكن المركز الأول بقي دائما لفرنسا بنسبة 2632 مليون دينار في سنة 1970 ، ثم 2274 مليون دينار في سنة 1971 ، و 2021 مليون دينار في سنة1972، وارتفعت إلى 2845 مليون دينار في سنة 1973، وبلغت 4952مليون دينار سنة 1974ثم تضاعفت إلى 8292مليون دينارسنة1975،بعدها انخفضت الى 6014مليون دينار سنة 1976وبلغت 7115مليون دينار سنة1977.

(1)-Mohamed Hocine BENISSAD : op cit. pp .175-177.

وتتوزع الصادرات جغرافيا نحو أوربا حسب الشكل التالي :

الشكل8:التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائر إلى أوربا في الفترة(1977-1970)

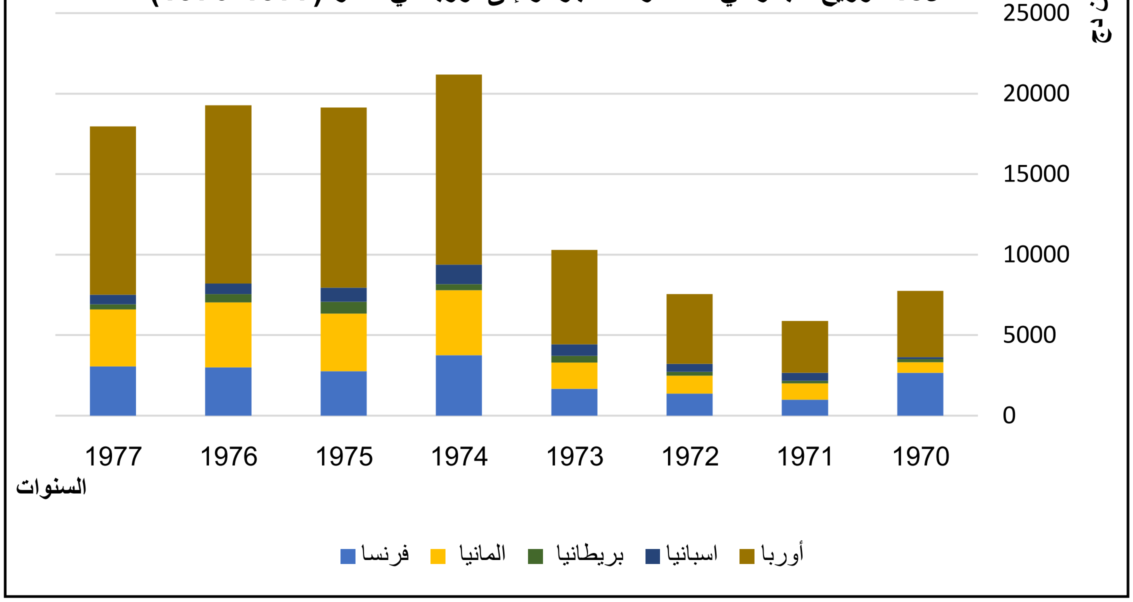

يتبين لنا من خلال الشكل(8) أنّ فرنسا احتلت المرتبة الأولى بالنسبة الصادرات في سنة1970 .بمبلغ2668 مليون دينار، أي بنسبة53% ، لكنها تتراجع بعد ذلك إلى 992 مليون دينار وهو ما مثل نسبة 23 % في سنة 1971 ، ثم بلغت 1363 مليون دينار في سنة وهو ما مثل نسبة % 23 سنة 1972 ، ثم بلغت 1667مليون دينار بنسبة 22% سنة1973 كما يلاحظ أيضا زيادة تنويع الصادرات خارج فرنسا خاصة نحو المانيا التي فاقت فرنسا سنة 1974حيث بلغت فرنسا 3765مليون دينار وألمانيا 4021مليون دينار جزائري(**1**) .

وما نؤكد عليه هو أن واقع المبادلات التجارية بين البلدين كان خاضعاً لمبدأ التبعية الجزائر لفرنسا ومبدأ المصلحة بالنسبة للجانب الفرنسي مع بقاء فرنسا كالبلد رقم واحد في مجمل العلاقات التجارية بين البلدين خلال الفترة المدروسة ،رغم بداية بروز دول أوربية وأمريكا واليابان والاتحاد السوفيتي وبعض الدول العربية كمنافس لفرنسا في مبادلتها التجارية مع الجزائر .

(1)-Mohamed Hocine BENISSAD: op cit. pp .175-177.

2-الإتفاقيات الاقتصادية

إن اتفاقيات إيفيان تمثل الأساس القانوني الذي استندت إليه العلاقات بين البلدين، ولو على المستوى النظري المجرد ولذا فـإن دراسة بنود ومواد اتفاقيات إيفيان خاصة الاتفاقية السادسة التي تخص التعاون المالي والاقتصادي والتي تعتبر —حقل الألغام– الذي سارت في طريقه العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وفرنسا بعد الاستقلال خاصة و إن أغلب الموضوعات التي عالجتها اتفاقيات قد أصبحت فيما بعد الاستقلال مشكلات حادة تعترض المسار الطبيعي للعلاقات بين البلديين (**1**).

2-1قيود إيفيان:

جاء في مقدمة الاتفاقية السادسة لاتفاقيات إيفيان إن فرنسا تقدم إعانة مالية يقدر ما لها من مصالح في الجزائر وتشمل هذه الإعانات التعويضات التي تدفع للأوربيين نتيجة لتطبيق قانون الإصلاح الزراعي أو التأميم و تنص الاتفاقية على أن الإعانة تظل مساوية لمعدل المشروعات التي يجري تنفيذها في السنوات السابقة على تقرير المصير وان مبدأ الأفضلية يسري للرسوم الجمركية بين البلدين وتدخل الجزائر في منطقة الفرنك ،مع إمكان إقامة مؤسسة في المستقبل لإصدار النقد الوطني الجزائري ، وتخص الاتفاقية السابعة عمليات استغلال البترول الجزائري وغيره من المعادن في الصحراء الكبرى ،وتمنح الشركات الفرنسية الأولوية في حصول على امتيازات التنقيب ويستمر العمل بالامتيازات التي تمنحها قبل الاستقلال ،وكذا العمل بقانون بترول الصحراء الذي وضع في عهد احتلال(**2**) .

2- 2 إتفاقية جويلية1965 :

في يوم 29جويلية 1965توصلت الجزائر وفرنسا الى إبرام اتفاقية خاصة ((بالمسائل المتعلقة بالهيدروكربونات وبالتنمية الصناعية في الجزائر))، وتجلت في الاتفاقية تصميم الجزائر على تحقيق سيطرتها على ثرواتها البترولية ، وكانت هذه الاتفاقية هي الأولى من نوعها من حيث إرساء أسس التعاون الاقتصادي الى مدى بعيد(**3**).

---

(1)- نازلي معوض أحمد: العلاقات بين الجزائر وفرنسا(من اتفاقيات إيفيان الى تأميم البترول)،تق، بطرس بطرس غالي، الهيئة المصرية العامة للكتاب،مصر ،1978،ص 23.

(2)- المرجع نفســــــــــــــه ،ص ص 26-27.

(3)- المرجع نفســــــــــــــه ،ص 212.

وكانت هذه الاتفاقية ذات مضمون اقتصادي واضح وإبعاد سياسية فلم تكن هذه الاتفاقية تتضمن في أي من طرفيها أي من الشركات البترولية الفرنسية الخاصة بل إن الحكومة الفرنسية قد قامت بذاتها بإبرام هذه الاتفاقية مع الحكومة الجزائرية ، وكان هذا راجعا الى ثقل المساهمة المالية للحكومة الفرنسية في قطاع البترول والغاز الطبيعي الجزائري (**1**).

وقاد كل من وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة وكاتب الدولة ممثل وزير الأول لشؤون الجزائرية السيد جون دي بروجلي – Jean de Brouglie- المفاوضات، وكانت المصادقة النهائية عليها من طرف ممثل الحكومة الجزائرية وزير الصناعة والطاقة بلعيد عبد السلام وعن الحكومة الفرنسية السفير جورج قروسو-Georges Gorse-(**2**)

1-2-2 بنودها:

وتناولت هذه الاتفاقية عدت موضوعات رئيسة خاصة بالنشاط الاستثماري في قطاع البترول والغاز الطبيعي :

- نصت الاتفاقية في ملحق السادس على تثبيت عقود الامتياز المبرمة للشركات الفرنسية من قبل ومدتها 50سنة كما ورد في إيفيان وأضيف الى ذلك منح الشركات الفرنسية عقود امتياز في مناطق التي تجري بيها الشركات أبحاثها باستثناء منطقة غنية تسمى "حوض بركاوي "التي تقرر منح استغلالها لشركة سوناطراك الجزائرية .
- تقرر في الاتفاقية تصحيح النظام الضريبي للامتيازات البترولية ،وذلك عن طريق وضع سعر قياسي من اجل احتساب الضرائب بدلا من أسلوب الاعتماد على السعر المتحقق ، والذي كان ينص عليه قانون البترول الصحراوي في عام 1958 (**3**).

---

(1)- نازلي معوض أحمد: المرجع السابق ،ص 212.

(2)- Ministère de l'industrie et de l'énergie: Accord entre la république algérienne démocratique et populaire et la république française,concernant le règlement de questions touchant les hydrocarbures et le développement industriel de l'Algérie signé à Alger,29 Juillet1965 ,p p 162-163.

(3) -ibid ,p p129-131.

- تم رفع ضريبة "المسماة الإتاوة "البترولية التي تتقاضها الجزائر وذلك باحتسابها لا على أساس السعر الفعلي للطن للبترول ولكن على أساس سعر التحكيمي أعلى من السعر الفعلي للطن ويكون مختلفا حسب الميناء التسليم (ميناء عنابة 2.08دولار ،ميناء ارزيو 2.095دولار،ميناء السخيرة 2.04دولارامريكي)(**1**).

لقد تضمنت الاتفاقية بنود تمثل الاستجابة لمطالب الملحة ،بزيادة سيطرتها على ثرواتها البترولية ومن ذلك رفع نسبة مساهمة حكومة الجزائر في الشركة الفرنسية الحكومية (اس-إن-ريبال)من 40.5%إلى 50%من رأس مال الشركة وتعيين مسؤول جزائري رئيسا لها ، كما تضمنت الاتفاقية نظاما لاستغلال الغاز يتمشى الى حد كبير مع المطالب الجزائرية وبمقتضى هذا النظام يقتصر دور الشركات الفرنسية على عملية الاستخراج لحساب الجزائر بسعر نصت الاتفاقية على تحديده ،وان لا تتجاوز أرباح الشركات الفرنسية 12%من رأس المال المستثمر ،كما تتولى سوناطراك تسويق الغاز الجزائري في الأسواق الخارجية (**2**).

ولقد تم إنشاء هيئة تعاونية جزائرية فرنسية بين سوناطراك ومجموعة شركات فرنسية تسمى "ايراب"مكونة من 12عضوا نصفهم فرنسي ونصفهم جزائري ومن أهم أغراض هذه الهيئة التعاونية أن تتولى تدريب العناصر الجزائرية في شتى العمليات الفنية والإدارية الخاصة بالأنشطة البترولية ، برزت اتفاقية 29جويلية 1965ظاهرة هامة فلأول مرة تسجل اتفاقية بين دولتين ،التزام احدهما تجاه الآخر بتقديم معونة مالية وقروض آجلة من اجل تمويل الصناعات البترولية بصفة خاصة داخل تلك الدولة الأخرى فلقت نصت مادة 31من الاتفاقية على ان الحكومتين قد وضعتا اعتبارهما كل من رغبة الجزائر في الإسراع بعملية التصنيع الوطني لديها ،والنية المعلنة للحكومة الفرنسية في تقديم مساعدتها الى الجزائر في ذلك الشأن بما يشمل مشروع التنمية الصناعية العامة ، وهكذا التزمت الحكومة الفرنسية بتقديم مساعدات مالية الى الجزائر خلال خمس سنوات تمتد من 1966الى سنة 1970قيمتها الإجمالية مليار فرنك (**3**).

---

(1)- نازلي معوض أحمد: المرجع السابق ،214.

(2) -Ministère de l’industrie et de l’énergie :op,cit ,p 15.

(3) -ibid ,p 30.

2-2-2 انعكاساتها على الطرفين:

وبتحليل أهم ايجابيات أو الفوائد العملية التي تحققت من خلال اتفاقية 1965 بالنسبة لطرفيها الفرنسي والجزائري يتضح لنا ما يلي:

2-2-2-1الطرف الفرنسي: بالنسبة للجانب الفرنسي كان من الضروري إن تضمن لصناعات الفرنسية استمرار وثبات إمدادات البترول الجزائري إليها ،خاصة إن الصناعة البترولية الفرنسية كانت في بدايتها نسبيا في تلك الفترة ومن جهة ثانية فان اعتبارات توازن ميزان المدفوعات الفرنسي كانت تقتضي للفرنسيين إن يحافظوا على مناطق الإمداد البترولي التي تقبل ثمنه بالفرنك الفرنسي ،وكانت الجزائر داخلة في منطقة الفرنك.

ومن جهة ثالثة كانت الشركات الفرنسية البترولية قد أقامت منذ 1962،استثمارات في الجزائر بقيمة 8مليار فرنك و لم تكن قد استهلكت رؤوس أموالها آنذاك(1) .

2-2-2-2الطرف الجزائري :أما فيما يتعلق بإيجابيات الاتفاقية 1965 بالنسبة للجانب الجزائري فلقد كانت اتفاقية جسراً تمهيديا مؤقتا تصل عبره لتحرر الاقتصادي ، إن المساعدات المالية والفنية من شأنها إتاحة الفرصة أمام الجزائر للقيام بدور فعال في الأنشطة البترولية وتحقيق دفعة قوية في مجال التصنيع والإنماء الاقتصادي ، كما رأت الجزائر في هذه الاتفاقية فتحا واسعا للأسواق العالمية الكبرى الاستهلاكية ،أمام البترول الجزائري ومشتقاته ،وكذلك من أبرز مكاسب الجزائر هو قيامها بدور المنفذ الفعلي لقسط هام من العمليات الإنتاجية المتعلقة باستغلال واستثمار الثروة البترولية والغازية الكامنة في أراضيها .

3-اتفاقيات متنوعة أخرى :

وفي شهر جويلية سنة 1967ابرمت الجزائر اتفاقيـــة عقدت من خـــــلال شركة سونـــاطراك عقدا مع الشركات الفرنسية يقضي بتسليم السوق الفرنسية كمـــــية من الغاز بمعدل 3.5مليار متر مكـــــعب سنويا ولمدة 15سنة (2).

---

(1)- نازلي معوض أحمد: المرجع السابق ص ص ،219-220.

(2)-المرجع نفســــــــــــــــــــــــه ،ص ص 221-225.

لقد عقدت الجزائر بالإضافة الى هذه الاتفاقية المهمة عدت اتفاقيات أخرى في مجالات اقتصادية أخرى ولعل أهمهما :

- مرسوم رقم65-02مؤرخ في 11جانفي 1965يتضمن نشر اتفاق الجزائري الفرنسي المتعلق بنظام التكميلية للتقاعد الموقع عليه في باريس في 16ديسمبر1964.
- مرسوم رقم66-313مؤرخ في 4اكتوبر1966يتضمن نشر اتفاقية التعاون التقني والثقافي بين فرنسا والجزائر ،الموقع عليها في باريس في 8افريل1966.
- مرسوم رقم 66-349 مؤرخ في 15ديسمبر 1966تنشر بموجبه الرسائل المتبادلة بين الجزائر وفرنسا والموقعة في 5سبتمبر1966والمتضمنة تعديل المادة 10وتفسير أحكام المادة 72من بروتوكول 29جويلية 1965المتعلق بالجمعية التعاونية .
- مرسوم رقم 67-46مؤرخ في 17مارس 1967يتضمن نشر الاتفاقية المبرمة بين الجزائر وفرنسا والمتعلقة بمصلحة الادخار الموقعة في الجزائر في 22ديسمبر1966.
- مرسوم رقم 67-133مؤرخ في 31جويلية 1967يتضمن نشر اتفاقية التطبيق الخاصة بكيفيات تأسيس وتشغيل الشركة المختلطة المنصوص عليها في المادة 11من اتفاقية 29جويلية 1965المبرمة بين الجزائر وفرنسا والمتعلقة بتسوية المسائل الخاصة بالوقود والتنمية الصناعية الجزائرية (**1**).
- أمر رقم 70-24مؤرخ في 12مارس 1970يتضمن المصادقة على اتفاقية المبرمة بين الحكومة الجزائرية والفرنسية الرامية إلى إلغاء ازدواج الضريبي ووضع قواعد للمساعدة المتبادلة الإدارية المتعلقة بالمسائل الجنائية وعلى البرتوكول الرسائل الثلاث المتبادلة المرفقة بها، الموقعة بالجزائر في 2اكتوبر1968(**2**).

(1)- محمد طاهر أورحمون : دليل معاهدات واتفاقيات الجزائر الدولية المنشورة في الجريدة الرسمية 1963-1998،دار القصبة للنشر ، الجزائر،2000 ص ص 37،38.

(2)- المرجع نفســـــــــــه ،ص ص 39،40.

- أمر رقم 72-141مؤرخ في 27جويلية 1972يتضمن نشر البروتوكول المتعلق بكيفيات نقل إقساط الاشتراك الواجب دفعها إلى هيئات الضمان الاجتماعي والاحتياط الاجتماعي ،من طرف المدينين المقيمين أو الذين أقاموا في الجزائر ،الموقع عليه بباريس في 6ماي 1972،ج ر عدد62سنة 1972.
- أمر رقم 73-09مؤرخ في 3افريل 1973،يتضمن المصادقة على الاتفاقيات الجزائرية الفرنسية الموقعة في مدينة الجزائر في 23جانفي 1973، يتضمن الاتفاق الخاص بنظام الضمان الاجتماعي لرجال البحر ، وبروتوكول يتعلق بإنهاء نشاطات المؤسسة الوطنية لعجزة البحرية ج ر ، عدد 31،سنة 1973 (1).

ونلاحظ أن مجمل الاتفاقيات والمعاهدات الاقتصادية بين الجزائر وفرنسا كانت تأخذ وقت كبيرا قبل المصادقة عليها ،حيث تبرز رغبة الجزائر في محاولة تجاوز وضعية التبعية التي كرستها اتفاقية إيفيان معتمدة على دبلوماسية نشطة، لعبت دورا مهما في تلك الفترة مهمة من تاريخ الجزائر، أما على المستوى الفرنسي فإن السياسة الاقتصادية لفرنسا إتجاه الجزائر ضلت تحاول ربط الاقتصاد الجزائري باقتصادها ومحافظة على مصالحها في إطار سياسة التعاون بين البلديين .

(1)- محمد طاهر أورحمون: المرجع السابق ، ص 40.

الفصل الثالث

المشكلات الاقتصادية

1- المشـــاكل الماليـــة والتـــجارية

2- مسألة العمال الجزائريين في فرنسا

3- قضية البتـــــــــــرول الجزائري

1-المشاكل المالية والتجارية

كان الإطار القانوني في العلاقات الاقتصادية والمالية بين فرنسا والجزائر المستقلة يتمثل في إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الاقتصادي المالي أو الاتفاقية الخامسة ضمن اتفاقيات إيفيان ،ثم صدر قانون 13افريل 1962في فرنسا يخول لرئيس الفرنسي سلطات إبرام الاتفاقيات ولوائح التنفيذية بشأن تطبيق ما جاء في اتفاقية الخامسة من اتفاقيات إيفيان ،ويذكر بهذا الصدد إن الحكومة الفرنسية قد وضعت 10الاف خبير فرنسي في كافة المجالات الإدارية والفنية ، وقد تركت فرنسا في الجزائر عشر مؤاني هامة ،منها ثلاث على الأقل تعتبر موانئ دولية ،بالإضافة الى 10الاف كيلومتر من طرق المعبدة ،وعشرين مطارا وشبكة كهرباء تبلغ 200الف كيلومتر هذه الهياكل الإنتاجية الهامة يمكن إن تعتبر "ميراث الايجابي للاستعمار الفرنسي في الجزائر (**1**) .

1-1المالية:

لقد طالبت الجزائر المستقلة بضرورة تعديل مبادئ التعاون المالي الواردة في إيفيان لأنها لا تتماشى مع حقيقة الواقع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر بعد الاستقلال مباشرة ، ثم تبلورت هذه المطالب الجزائرية بوضوح في شهر جانفي 1963في محادثات تمت في باريس بين وزيري المالية ديستان ،واحمد فرنسيس وتحدث الوزير الجزائري عن علاقات النقد بين فرنسا والجزائر وقال :"إن العملة الجزائرية ستظل محتفظة بحد التعادل مع الفرنك ...لكن من الضروري تحديد الحجم المبدئي للعملات الأجنبية التي تستطيع الجزائر سحبها وكذا الغطاء النقدي الذي يمكن أن يمنحه بنك فرنسا المركزي للبنك الجزائري المركزي ."وأضاف أحمد فرنسيس :"انه أصبح من حق الجزائر إصدار عملتها اعتبارا من أول جانفي 1963"، وهذا يعتبر أول إجراء للاستقلال النقدي للجزائر عن هياكل النقدي الفرنسي ،وكذا فرض رقابة الجزائر لتحويلات النقدية بينها وبين منطقة الفرنك ،وذلك بغرض إيقاف نزيف رؤوس الأموال الجزائرية لتلك البلاد(**2**).

---

(1)- نازلي معوض أحمد: المرجع السابق ص111.

(2)-المرجع نفســـــــه ،ص ص 114-115.

إن ما حدث سنة 1963من نزيف كبير للموال وانخفاض شديد في حصيلة الضرائب في البلاد بنسبة 30% حيث تروح العجز شهريا بين 100و150مليون فرنك ،وكان هذا تدهور المالي الخطير لموارد الدولة الجزائرية ،يرجع الى رحيل الجماعي المفاجئ للمستوطنين الذين كانوا يوفرون نسبة 46.3%من حصيلة الضرائب ، ولقد رأى الجانب الفرنسي أن الحل لهذه المشكلة الضريبية هو أسلوب القروض على الخزينة ،ورفض الطلب الجزائري بزيادة معونات التنمية المباشرة ،وسرعان ما جاء رد الفعل الجزائري بإصدار لائحة إدارية تفرض على الأجانب الراغبين في مغادرة الجزائر أن يبرزوا ما يثبت أنهم قد دفعوا الضرائب الواجبة عليهم ،هذا الإجراء ذو الطابع الضريبي البحت كان له انعكاسات سياسية مباشرة ،فلقد كان مخالفا لروح اتفاقيات إيفيان نظرا لان هذا القرار كان يتضمن مساسا شديدا بمبدأ حرية انتقال الأشخاص بين الجزائر وفرنسا ،وهذا ما دفع الحكومة الفرنسية بتهديدها بأنها سوف تعتبر الضرائب المحصلة في الجزائر ما قبل الاستقلال أموال تخصها ولا تخص الحكومة الجزائرية، واستؤنفت محادثات مالية شاقة بين طرفين حتى وافق المسئولون الجزائريون على قبول تعهدات شرفية تقدمها سفارة فرنسا تنص على أن الشخص الأجنبي الراغب في مغادرة الجزائر قد دفع الضرائب المفروضة عليه (**1**).

ولقد اتخذت المعونات الفرنسية أشكالا متنوعة منها :

- استثمارات حكومة أو تابعة للرأسمال الخاص لإقامة المشروعات الإنمائية.
- سد العجز بتقديم مساعدات مالية محضة.
- معونة فنية على شكل تقديم موظفين يتلقون مرتباتهم من الحكومة الفرنسية(**2**) .

---

(1)- نازلي معوض أحمد: المرجع السابق ص ص118-119.

(2)- صلاح العقاد :السياسة والمجتمع في المغرب العربي ، معهد البحوث والدراسات العربية ،القاهرة ،1971،ص60

2-1-1 خفض المعونات المالية الفرنسية المشروطة:

ولما كانت المعونات المالية الفرنسية مشروطة أساسا بالامتيازات الخاصة للمصالح الفرنسية في البلاد ،فكان من طبيعي إن تنخفض مبالغ تلك المعونات تدريجيا فقد وصلت سنة 1965 الى 154.5مليون فرنك ، وكانت القروض التي تمنح للجزائر تمثل 32%من مجموع القروض الفرنسية التي تقدمها فرنسا لدول النامية ، بيد أن هذه المعونات والقروض كانت تلاقي نقاشات حادة في مجلس الشيوخ الفرنسي ، وجاء رد وزير الدولة لشؤون الجزائرية "جان دي بروجلي "قائلا:((إن الحكومة الفرنسية قد أقدمت بالفعل على تخفيض المخصصة للجزائر من مبلغ 80مليون من الجنيهات الى 58مليونا فقط ، ولا يمكن للحكومة أن تخفضها أكثر من ذلك وإلا أعتبر موقفها نبذا نهائيا لمبدأ التعاون))، واستطرد الوزير الفرنسي قائلا((..إن العلاقات بيننا وبين الجزائر لا يمكن أن تتخذ إلا أحد مسارين : إما الصداقة وإما العداء والتسهيلات المالية التي تقدمها الحكومة الفرنسية للجزائر حاليا أقل ما يمكن تقديمه لهذه الدولة الإفريقية النامية التي ستصبح في المستقبل من أغنى واكبر دول إفريقيا ،فإذا أوقفنا التعاون معها فسيكون معنى ذلك إننا نتخذ منها موقف العداء .))(**1**).

إن التقدم الذي أحرزه المفاوض الفرنسي مع المفاوض الجزائري في نطاق العلاقات البترولية في أوائل 1965قد خفف بالفعل من غلوا التوتر السائد بينهما بشأن التعاون المالي وتم إعلان الرسمي بلسان وزير الاستعلامات "الن بيريفيت "قائلا ((إن ديغول مقتنع تماما بأن من مصلحة فرنسا أن تستمر في تقديم مساعداتها الى الجزائر والتي سوف تبلغ سنويا في متوسط 300مليون دولار.))(**2**).

---

(1)- نازلي معوض أحمد: المرجع السابق ص ص120-121.

(2) –المرجع نفســــــه ،ص 123.

ومنذ عام 1967على وجه التحديد تناقص الإسهام المالي الفرنسي في مشروعات التنمية وذلك بسبب الاتجاه التقشفي الذي أصبح تميزه آنذاك الميزانية الفرنسية الخاصة بالأشغال والقروض الخارجية ،فوصلت القروض نحو الجزائر 242.740مليون فرنك وفي سنة الموالية 1968فلم يزد نصيب التنمية الجزائرية من ميزانية القروض الخارجية عن 177مليون فرنك فقط، ومن أثار الانكماش في الميزانية العامة في فرنسا أن إسهام الحكومة الفرنسية في ميزانية الأعمال الخاصة بهيئة التعاون الصناعي المنشاة بموجب أحكام اتفاقية البترول والتعاون الاقتصادي لسنة 1965المبرمة بين البلدين ،قد نقص من 33مليون فرنك في سنة 1967الى 25مليون فرنك في عام 1968(**1**).

3-2-1أسباب تراجع المعونات المالية :

ويجب عدم إغفال العوامل التي أدت الى تناقص في قيمة القروض والمساعدات المالية الفرنسية الى الجزائر ، فبالإضافة بتأثر تلك المعونات سلبيا لاعتبارات الخلافات السياسية بين البلديين ، فان تناقص أعداد السكان الفرنسيين عموما في الجزائر من مليون و 321الف نسمة سنة 1962الى حوالي 63الف نسمة سنة 1967، وهذا ما أدى الى انخفاض في أعداد العاملين الفرنسيين في الجزائر بفعل دخول عناصر فنية من جنسيات أخرى في حقل التجارب الإنمائية الاقتصادية في الجزائر ، وكان الوجود السوفييتي المتزايد في قطاع التجارة الخارجية وهذا يمثل تهديدا خطيرا للمصالح الفرنسية في الجزائر ففي عام 1970كان هناك أكثر من 3الاف خبير سوفييتي يشتغلون مراكز حيوية في أهم العمليات الإنتاجية بالبلاد ابتداء من تدريب الفنيين البتروليين الى بناء مجمعات الحديد والصلب ، وكذلك أبرمت الجزائر مع الاتحاد سوفييتي عدت اتفاقيات تجارية بلغت قيمتها 98مليون دولار سنة 1968و 135مليون دولار سنة 1969، كما ابرم اتفاقا بتروليا مع الجزائر لاستيراد 500ألف طن من البترول عام 1969و750ألف طن في السنة 1970 خاصة في قطاع (**2**).

---

(1)- نازلي معوض أحمد: المرجع السابق ص 260.

(2)- المرجع نفســـــه ،ص ص 260-262.

وبنظرة أكثر تفصيلا للمساعدات المالية الفرنسية نحو الجزائر نوضحها في الشكل التالي:

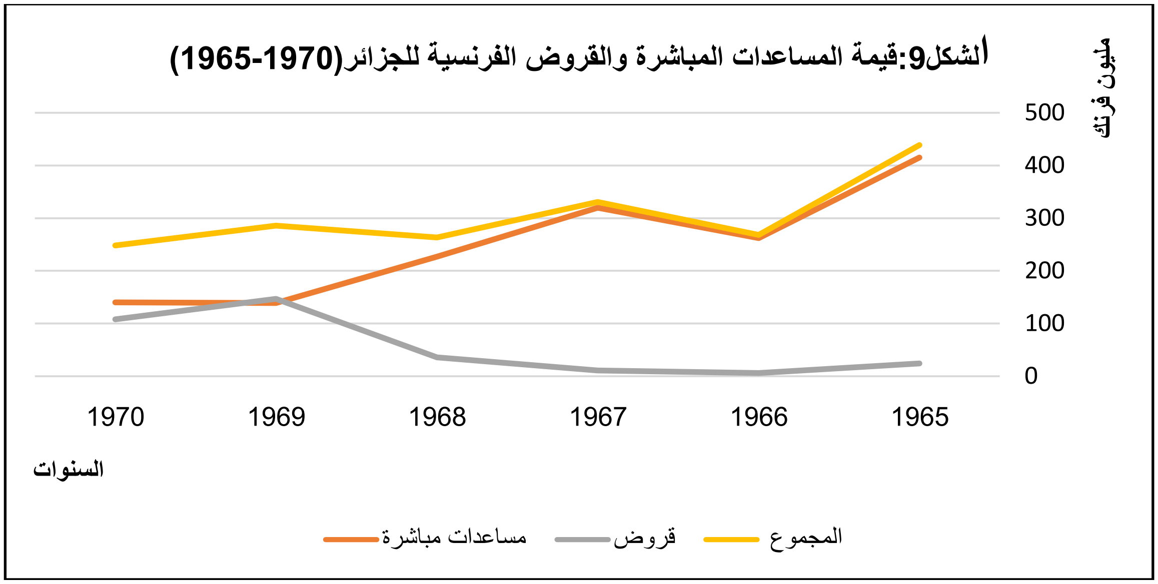

وطيلة عام 1966تقريبا ، أجريت سلسلة من المفاوضات المالية الشاقة بين خبراء البلدين تارة في باريس وتارة في الجزائر العاصمة ، ودارت حول تسوية الديون العامة التي تعاقدت عليها الحكومات الفرنسية باسم الجزائر في السنوات السابقة للاستقلال مباشرة فطالب الجانب الفرنسي بمبلغ 1620مليون فرنك ، بينما رأى الجانب الجزائري أن المنطق الطبيعي للأمور يقضي بإلغاء جميع تلك الديون بالنسبة للخزينة الجزائرية وذلك لان عب الديون لابد أن يقع بديهيا على عاتق القوة الاستعمارية السابقة (**1**).

1-2التجارية:

كما تناقصت نسبة الصادرات الفرنسية الى الجزائر من مجموع الواردات الخارجية 70%سنة 1964الى 59.6%سنة 1967، أما بما يخص الميزان التجاري بين البلدين فابتداء من عام 1970اصبح لصالح الجزائر بما قيمته 415مليون فرنك ، وكان ذلك راجع الى الصادرات البترولية الى فرنسا و الشكل التالي يوضح ذلك (**2**).

(1)- نازلي معوض أحمد: المرجع السابق ص 252-253.

(2)- المرجع نفســــــــــــــــه،ص 253.

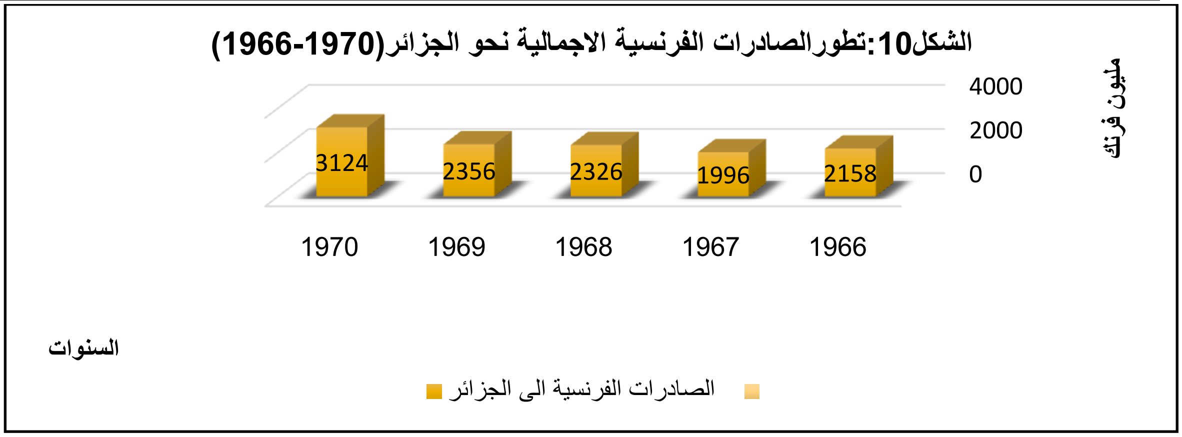

ومن هذا الشكل(10) نلمس حقيقة معينة تتمثل في نجاح الجزائر في كسر الاحتكار الفرنسي لتجارتها الخارجية ، إلا أن الوجود التجاري الفرنسي مازال له ثقله في هيكل التجارة الخارجية الجزائرية .

2-2-1مشكلة النبيذ الجزائري: ومن المشاكل التجارية التي أثرت في العلاقات الجزائرية الفرنسية مشكلة النبيذ الجزائري ، فمنذ الشهور الأولى لعهد بومدين ، أصبحت مسألة وصول صادرات الجزائر من النبيذ الى الأسواق الفرنسية تشكل عقبة ضخمة في مجرى العلاقات التجارية بين الدولتين ، وسبب يعود الى ضغط منتجي النبيذ الفرنسيين الذين خشوا منافسة النبيذ الجزائري وهو الأجود طبيعيا ولذلك أوقفت فرنسا دخوله أسواقها الاستهلاكية مرتين الأولى صيف 1965مما سبب خسائر مالية للاقتصاد الجزائري بلغت 700مليون فرنك ، وكانت المرة الثانية سنة 1967مما أثار استنكار شديد في الجزائر ، لدرجة التهديد بإيقاف الصادرات الفرنسية من السكر(**1**) .

ثم توصلت الحكومتين في أواخر 1967الى اتفاق بإنشاء لجنة مشتركة لدراسة الشؤون الفنية لتجارة النبيذ إلا أن هذا الاتفاق لم يسفر على تطور ايجابي يذكر بل ضلت كميات التي يستوعبها السوق الفرنسي اقل من الحد الأدنى من وجهة نظر المصالح العليا للجزائر ، وفي سنة 1969توصلوا الى اتفاق جديد يقضي بشراء كميات إضافية من النبيذ ، لكن منذ سبتمبر 1970عادت فرنسا و أوقفت دخول صادرات النبيذ الجزائري إليها ، والواقع أن عدم التزام الجانب الفرنسي باتفاقيات النبيذ مع الجزائر لم يكن دافعه الوحيد تفادي أزمة اقتصادية داخل فرنسا بل كثيرا ما كان الموقف الفرنسي المضاد لصادرات النبيذ انعكاسا لطبيعة المراحل الحرجة التي كانت تمر بها العلاقات البترولية بين البلديين (**2**).

(1)- نازلي معوض أحمد: المرجع السابق ص 254.
(2) المرجع نفســــــــــــه ،ص ص 255-256.

2-مسألة العمال الجزائريين في فرنسا

2-1قرارات جوان1967 : في بداية عهد بومدين في الجزائر حدثت عدت تطورات هامة في مسألة الوجود العمالي الجزائري بفرنسا ،ففي جوان 1967تأزمت العلاقات من جديد بين الدولتين بسبب قرار الحكومة الفرنسية إجبار كل عامل جزائري يغادر فرنسا في عطلة قصيرة ثم يعود إليها لمتابعة عمله بها ، على أن يقدم وثيقة رسمية تثبت انه يعمل في احد الشركات أو المصانع الفرنسية ،وكان هذا الإجراء الغرض منه وضع قيود إضافية أمام تيار الهجرة العمالية الجزائرية الى فرنسا ،ثم أبرمت الدولتان اتفاقية جديدة في فرنسا يوم 27ديسمبر1968وبمقتضاها حدد الجانب الفرنسي عدد المهاجرين الجزائريين الى فرنسا في الأعوام الثلاثة التالية على الاتفاقية بـــ 35الف سنويا على أن يحمل كل منهم بطاقة إثبات شخصية صادرة من المكتب الوطني الجزائري لشؤون اليد العاملة (**1**).

كما اتفق على حرية الانتقال بالنسبة للجزائريين الذاهبين الى فرنسا لمدة تقل عن ثلاثة أشهر ولكن على أن يكون معهم جواز سفر وتأشيرة خروج وتذكرة ذهاب وإياب قيمتها 500دينار جزائري ، ولابد وان يحصلوا ابتداء على شهادة إقامة من قبل السلطات الفرنسية المختصة ،تحمل أيضا تحديدا للنشاط المهني ،وتسري الشهادة لمدة 5سنوات وتكون قابلة لتمديد الى فترة 10سنوات بالنسبة للجزائريين الموجودين في فرنسا منذ أكثر من 3سنوات(**2**). .

2-2أزمة جانفي1969:

ومرة أخرى تدهورت العلاقات الجزائرية الفرنسية في 10جانفي 1969عندما أصدرت الحكومة الفرنسية أمرا يقضي بعدم السماح للجزائريين الذين ليس لديهم ما يثبت رسميا تقاضيهم رواتب من الشركات أو الأجهزة الإدارية الفرنسية بأن يحولوا الى ذويهم بالجزائر أية مبالغ مالية ،وكان معنى هذا القرار الفرنسي هو حرمان الجزائريين العاملين في مجالات التجارة والأعمال الحرة بفرنسا ، من إجراء أية تحويلات نقدية الى بلادهم لأغراض الإنفاق على أسرهم هناك (**3**).

---

(1)- نازلي معوض أحمد: المرجع السابق ص 256

(2)-المرجع نفســـــــــــــه ،ص 257.

(3)- عمار بوحوش :العمال الجزائريون في فرنسا ،دراسة تحليلية ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر، دت ،ص 13.

كذلك حدث أثناء اجتماع اللجنة الجزائرية الفرنسية المشتركة لشؤون العمال الجزائريين بفرنسا ، في فترة مابين 13و23ديسمبر 1971، أن أصر الجانب الفرنسي على تخفيض عدد العمال الجزائريين الداخلين سنويا الى فرنسا من 35الف شخص سنويا الى 25الف سنويا وذلك لسنتي 1972و1973.(1).

2-3 فرنسا تحتاج المهاجرين: والغريب في هذا الأمر أنه في نفس عام 1971وفي يوم 29جويلية بالذات أبرمت الحكومة الفرنسية اتفاقية مع الحكومة البرتغالية يقضي بالسماح لحوالي 65الف عامل بالدخول الى فرنسا كل سنة والأغرب من هذا كله أن إحصائيات الخطة السداسية الفرنسية (1970-1975) قد أوضحت أن الاقتصاد الفرنسي يحتاج بالفعل أثناء فترة الخطة لابد عاملة إضافية تقدر بما لا يقل عن 600الف عامل ،كما يوضحه الشكل التالي تطور حركة الهجرة العمالية الجزائرية الى فرنسا مابين 1966-1971

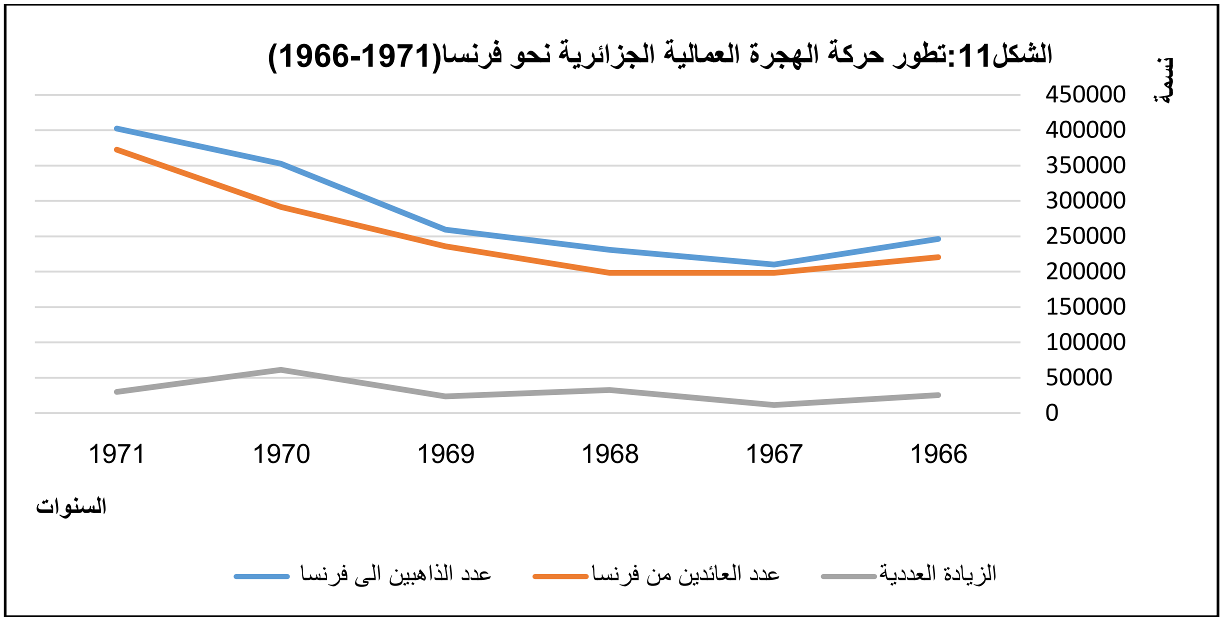

ويتضح من الشكل(11) مدى خطورة المشكلة ،فالوجود العمالي الجزائري في فرنسا بمعدلات زيادة ايجابية من 11.5الف الى 61.1الف نسمة خلال هذه الفترة ، مما يدل على مدى وعمق الاحتياج المتبادل لاستمرار هذا التيار العمالي الخارج من الهيكل الاقتصادي الجزائري ، والداخل في الهيكل الاقتصادي الفرنسي وهذا و إن كان استمرار تيار الهجرة العمالية الى فرنسا ، يمثل صورة جديدة وشبه دائمة لتبعية الجزائر لفرنسا في إحدى مجالات الحياة الاقتصادية (2).

(1)- عمار بوحوش :المرجع السابق ،ص 303.

(2)-المرجع نفســـــه ص 141.

2- 4 محاولات الطرفين حل المسألة المهاجرين :

إن هذه المشكلة الاقتصادية الاجتماعية لا يمكن أن تنتهي بقرار حكومي سلطوي أو بلائحة إدارية تنفذيه ،بل هي ظاهرة متأصلة جذريا في طبيعة البنيان الاجتماعي ونوعية التركيب الديمغرافي والتكوين النفسي للبلاد النامية المستقلة حديثا ، فان التطور الديمغرافي هو من المسببات الرئيسية في استمرار الوجود العمالي الجزائري في فرنسا ، وان الحل الأمثل للمشكلة هو خلق فرص عمل جديدة داخل الاقتصاد الجزائري بحيث يستوعب جزاء من الطاقة الإنتاجية البشرية بحيث تتباطأ أو تتوقف حركة الهجرة العمالية نحو فرنسا والتي وصلت الى 700الف جزائري في منتصف السبعينات (**1**).

لقد جاء في مقدمة الخطة الرباعية إن الهدف الرئيسي لإستراتجية التنمية في المدى الطويل يتركز على القضاء على البطالة نهائيا ابتداء من عام 1980وحددت خطة تهدف لخلق مليون منصب شغل طوال أعوام السبعينات منها 450الف في قطاع الصناعة ، إلا أن الواقع خالف الى حد كبير تلك التنبؤات التخطيطية فحتى عام 1971 لم تخلق الجزائر بالفعل سوى 20الف فرصة عمل جديدة ،بإضافة هو فشل الحكومة الجزائرية ورغم جهودها في حث العمال الجزائريين المهرة والعناصر الفنية التي تعمل في فرنسا على العودة الى وطنهم بغية إفادة عملية التنمية الاقتصادية الشاملة في كافة المجالات الإنتاجية وكذلك رؤوس الأموال المهنيين الأغنياء العاملين أيضا في فرنسا ، غير إن تلك النوعيات الجزائرية في المهجر الفرنسي رفضت الاستجابة الى دواعي الوطنية نظرا لأنها تنعم بحياة مادية وبامتيازات اقتصادية أفضل بكثير من تلك التي يمكن إن تقدمها لهم وطنهم الأم (**2**).

(1)- نازلي معوض أحمد: المرجع السابق ص 260.

(2)- المرجع نفســـــــــــــــــــــــــــــــــه ،ص ص 260-262.

3-قضية البترول الجزائري

إن الصخرة الصماء التي أعاقت السير الطبيعي للعلاقات البترولية الجزائرية الفرنسية كانت تتركز حول موضوع المطالبة الجزائرية الرسمية برفع سعر البترول المستخرج من أراضيها وزيادة نسبة الضرائب المفروضة على عائداته وأرباحه المتحققة لدى المصالح الرأسمالية ، واستندت المطالبة الجزائرية الى مادتين أساسيتين في متن اتفاقية 1965، فالمادة 27من الاتفاقية نصت على إن يعاد النظر في النظام الضريبي البترولي بما فيه الأسعار القياسية التي تتخذ أساسا لاحتساب الضرائب وذلك اعتبارا من العام المالي 1969،بحيث يصبح هذا النظام الضريبي متماشيا مع مستوى النظام الضريبي المعمول به آنذاك في الدول الأخرى المنتجة للبترول ، وكذا فان المادة 52نصت على انه يحق لطرفين إن يعيدا النظر من جديد في الاتفاقية بصورة شاملة بعد مضي خمس سنوات عليها (1)

وتمت أول زيارة يقوم بها وزير خارجية فرنسا الى الجزائر يومي 2و3 أكتوبر1969حيث أعلن "موريس شومان "للمسؤلين الجزائريين عن استمرار الخط الديغولي في سياسة بلاده اتجاه الجزائر وتلقى الوزير مطلبا جزائريا رسميا بافتتاح المفاوضات بين البلدين حول تعديل النظام الضريبي الخاص بالقطاع الإنتاجي البترولي وذلك تطبيقا للمادة 27من اتفاقية التعاون الاقتصادي لعام 1965 انقسمت هذه المفاوضات الى مرحلتين موضوعتين وزمنيتين :

3-1المرحلة الأولى:نوفمبر1969الى جوان1970:

وكان التفاوض يدور في إطارها حول تعديل سعر البترول ومراجعة النظام الضريبي بحيث يرفع سعر البترول الى 2.08دولار للبرميل ، وهنا وقع الفرنسيون في خطأ فادح إذ اعتبر أن المادة المذكورة من اتفاقية 1965انما تعني إنقاصا في مستوى السعر الاسترشادي ،ومن ثم بدا الفرنسيون المعركة التفاوضية خاليا من أي تفهم للموقف الجزائري اذ طالب بتخفيض السعر المحدد عمليا منذ عام 1965بما قيمته 4سنت للبرميل ،وكان لهذا الادعاء الفرنسي أثر سلبي للغاية لدى المفاوض الجزائري والذي أصبح أكثر تشددا وبعد إن كان يطالب بسعر الجديد هو 2.65دولار ،اذ به يصر على رفع السعر الاسترشادي لبتروله الى 2.85دولار للبرميل (2).

---

(1)-Rabah Mahiout : Le pétrole Algérien,Editions ENAP .Alger ,1974,pp133-134

(2)-Hocine Malti: histoire du pétrole secrète algérien, éditions La Découverte, Paris,2010,pp142-143.

3-1-1الجدل حول تسعيرة البترول

والحقيقة أن التطور الواقعي لتجارة البترول العالمي في تلك الفترة من أواخر الستينات وأوائل السبعينات كان يساند المطلب الجزائري برفع السعر البترول المنتج في الجزائر ذلك إن عوامل رفع أسعار البترول عالميا كانت قد تحققت وتفاعلت فيما بينها بقوة واضحة آنذاك ،وخاصة منذ إغلاق قناة السويس في وجه الملاحة العالمية بعد حرب جوان 1967، نتيجة لهذه الظروف كان لزاما على الجانب الفرنسي أن يستجيب لمقتضيات منطق الأمور ، ويقبل برفع سعر البترول الجزائري ،و لم يأتي أي رد فعل ايجابي من المفاوض الفرنسي إلا في جانفي 1970،حين عرض الوفد الفرنسي فكرة ارتباط الحكومة الجزائرية باتفاق جديد لمدة 7سنوات حيث يكون السعر الاسترشادي هو 2.16دولار للبرميل بنسبة لعام 1969،وان يرتفع ذلك السعر حتى يصل الى 2.31دولار بالنسبة لعام 1975 (**1**).

والمفارقة في هذا العرض أنها كانت اقل من السعر المحدد لبترول المشرق العربي عام 1960وبترول ليبيا قبل ثورة سبتمبر1969،وهكذا بعد ثماني أشهر من المفاوضات الشاقة ،اتضح للجزائريين عقم الأسلوب التفاوضي لحل الخلاف البترولي بين البلديين ومن ثم أصبح هناك حتمية اللجوء الى عمل سيادي للبلاد على مواردها القومية ،وانطلاقا من هذه القناعة المنطقية التي انتهى إليها الجانب الجزائري ،اصدر عبد السلام بلعيد وزير الاقتصاد والطاقة الجزائري يوم 20جويلية 1970الى كافة الشركات الفرنسية العاملة في قطاع البترول ،تعليمات رسمية بأن تسدد التزاماتها المالية اتجاه الحكومة الجزائرية على أساس السعر الجديد وهو 2.85دولار للبرميل والذي كان يتمشى مع السعر البترول الليبي (**2**).

(1)- نازلي معوض أحمد: المرجع السابق ص 232.

(2) المرجع نفســــــــــــــــه ،ص ص 233.

وفي اليوم التالي مباشرة على صدور التعليمات الحكومية المذكورة اجتمع مجلس الوزراء الفرنسي في جلسة طارئة واصدر بيانا رسميا ندد به بالقرار الجزائري المذكور ، إن تحديد السعر الاسترشادي للبترول لا يمكن إن يتأتى إلا باتفاق ثنائي ،ومن ثم يجب إن يلجا الطرفان المعنيان الى إجراءات التوفيق والتحكيم الواردة في اتفاقية 1965،واستند البيان الفرنسي الى نفس الفقرة الثانية من المادة 27من الاتفاقية حيث نصت على أنه في حالة الاتفاق على تعديلات في السعر ،فانه ينبغي على الحكومتين إن تتبادلا المذكرات الرسمية بشان تلك التعديلات ،وهنا تمسك الجانب الجزائري بالروح العامة التي سادت أحكام اتفاقية 1965واساسها التعاون وفقا لاعتبارات السيادة الجزائرية وقرار رفع السعر يندرج في إطار تلك السيادة الوطنية (**1**).

ويتضح لنا الأمر في إن القرار الجزائري كان قرار سياسيا بدرجة الأولى ،فلقد ابتغت الحكومة الجزائرية من وراء هذا القرار المنفرد برفع سعر البترول ،رغم تيقنها برفض الجانب الفرنسي بطبيعة الحال ،الى أنهى هذا الجدال لصالح الجزائر بأسرع وقت ممكن .

وبعد أيام قليلة من القرار عاد الى الجزائر سفيرها في باريس السيد رضا مالك يحمل رسالة خاصة الى الرئيس بومدين من نظيره الرئيس الفرنسي "بومبيدو"ويدعوه فيها الى إيقاف القرار و استناف المفاوضات ، وهذه إشارة فرنسية الى إعادة النظر في جميع أسس اتفاقية 1965للبترول والتعاون الاقتصادي بين البلدين .

3-2المرحلة الثانية :20أوت 1970الى 15افريل 1971

وفتحت المفاوضات الشاملة لجميع الجوانب الاقتصادية بين الدولتين منذ 20اوت 1970ودامت حتى افريل 1971،وكانت بالفعل هي اشق وأطول وأعقد مباحثات رسمية جرت بين البلدين منذ مفاوضات الاستقلال في إيفيان 1962،وذلك إن جدول الأعمال كان لابد إن يشمل العلاقات التجارية ومسألة النبيذ بصفة خاصة ،ثم مشكلات العمال الجزائريين في فرنسا ،وكذا مسائل الاستثمارات ومعونات المالية(**2**).

---

(1)- نازلي معوض أحمد: المرجع السابق ص 234.

(2)-المرجع نفســـــــــــــــه ،ص 235.

3-2-1 الرغبة الفرنسية في حل القضية :

ومنذ الحظة الأولى لإستناف المفاوضات أوضح الجانب الجزائري مواقفه من المسائل الاقتصادية والبترولية ،فالجزائر طالبت النظام الضريبي الذي قررته منظمة الأوبك وقوامه فرض 55%كضريبة على الشركات الأجنبية العاملة على أرضيها ،ورفع سعر البترول الى 3.24دولار للبرميل ،فتعثرت المفاوضات ثم جاء عرض فرنسي جديد في اواخرديسمبر 1970ورغم احتجاجات الشركات الفرنسية قبلت فرنسا بسعر 2.85دولار- وهو السعر الذي رفضته فرنسا في مرحلة الأولى من المفاوضات- وقدم "اورتولى "رئيس الوفد الفرنسي مشروع اتفاقية بين بلديين تتضمن ما يلي :

- تنازل عن ثلث الحقوق المنجمية التي تسيطر عليها الشركات الفرنسية
- يكون لسوناطراك حرية التصرف في 51%من إنتاج البترول الخام الجزائري
- تقديم معونة مالية فرنسية على سبيل التعويض عن إيقاف استيرادها للنبيذ الجزائري
- زيادة عدد العمال الجزائريين المصرح بدخولهم الى فرنسا سنويا (**1**).

لكن الدوائر البترولية الفرنسية رفضت علنا هذه الاتجاهات التي تهدف الى تهدئة ،وشنت حملة تهكمية في صحف الفرنسية بشخص رئيس الوفد الفرنسي المفاوض "اورتولى"وفي 5فيفري 1971طالب الجانب الفرنسي مهلة للتفكير قبل مواصله المفاوضات ،فرفضت الحكومة الجزائرية أي مهلة وطالبت بإستناف المفاوضات بإسراع ممكن ،وبعد 15يوم جاء رد فرنسي لا يتضمن أي تاريخ لإستناف المفاوضات وهذا معتبرته الجزائر مماطلة فرنسية من اجل كسب الوقت ،ومن اجل تفادي المزيد من التطورات غير مرجوة ،كان لابد من التحرك السريع على الجبهة الجزائرية السياسية والإعلامية (**2**)،وفي يوم 23فيفري عاد عبد السلام بلعيد من طرابلس حيث شارك في اجتماعات بين وزراء شؤون البترولية لكل من العراق والسعودية وليبيا فيما يمكن إن نسميه — مجلس حرب بترولية —وفي اليوم التالي مباشرة أعلن بومدين أمام جمع من النقابين —الاتحاد العام للعمال الجزائريين — قرار التأميم البترول الجزائري(**3**) .

---

(1)- نازلي معوض أحمد: المرجع السابق ص 236.

(2)-Hocine Malti: op.cit,p125.

(3)-Ibid,p160.

3-2-2 الجزائر تأمم ثروتها النفطية:

وبعد ساعات من إعلانه قرار التأميم وجه بومدين رسالة الى رأي العام الدولي بصفة عامة وللرأي العام الفرنسي على وجه الخصوص يوضح فيها ارتباط عملية التأميم بفكرة السيادة الوطنية لبلاده ،وأكد بومدين أن تأميم موارد الثروة القومية بالإضافة الى التشريع الضريبي والتحويلات الرأسمالية في قطاع البترولي وغيرها من مواد الطاقة كلها هي صميم اختصاصات السيادة الجزائرية ،وكان الهدف من تأميم 51%من رأسمال الشركات الفرنسية البترولية ،استمرار الاستفادة من استثمار رأسمال الشركات البترولية الفرنسية وهذا ما يسمى تأميم الجزئي(**1**) .

3-2-2-1 الدعم الأمريكي للجزائر:

وبنظرة موضوعية محايدة فان الموقف الجزائري في تلك الفترة كان يقتضي فرض سيادتها على ثروتها البترولية إلا أن هناك حقيقة أخرى دعمت هذا الموقف وبقوة دعمت الجزائر في حربها البترولية ضد فرنسا لذلك وجدت الجزائر– ومنذ سنة - 1965 في الشريك الأمريكي مصلحة مشتركة تدعم جهودها نحو نيل السيادة الوطنية على النفط الجزائري، حيث مكنت عقود الاستغلال الجزائري الأمريكي، مكّنت الأمريكيين من منافسة المصالح الفرنسية في الجزائر من جهة، وزيادة نشاط شركة سوناطراك في الجزائر من جهة أخرى، ويعتبر المشروع النفطي الجزائري الأمريكية المنجز في حقل" رود الباقل" مع شركة" جوتي أويل" ، أول تجربة شراكة ناجحة مع واحدة من أقوى دول العالم(**2**).

وكذلك العقد الذي وقعته سوناطراك مع شركة "كيميكال كوتستراكشن "الامريكية الذي يقضي بأن تقوم الأخيرة ببناء أكبر مصنع في العالم لإسالة الغاز في ميناء أرزيو،مقابل 300مليون دولار ،وذلك تنفيذا لاتفاق بين سوناطراك وشركة "الباسو"الامريكية في اكتوبر 1969 والذي كان يقضي بأن تبيع الجزائر الى تلك الشركة 15مليار متر مكعب من الغاز السائل لمدة 25عاما،تم مصادقة علية من الادارة الامريكية 1973 ، ليتم تعطل المشروع وفي نهاية يدشنه الرئيس بومدين قبل وفاته بأشهر سنة 1978 (**3**)،ثم جاء عقد ثاني امريكي بان تشتري الولايات المتحدة ابتداء من 1975ولمدة 25عاما 4.30مليون متر مكعب من الغاز الجزائري يوميا(**4**)

(1)-Hocine Malti: op. cit ,p158.

(2)- صلاح العقاد:المرجع السابق ،ص13.

(3)-Hocine Malti: op. cit ,p129.

(4)- عبد السلام بلعيد: الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر1990 ،ص17.

3-2-2-1ردة الفعل الفرنسية من الــتأميم:

وبتاريخ 9مارس1971وجهت الحكومة الفرنسية مذكرة أعربت فيها عن وجهة نظرها بخصوص إجراءات التأميم مؤكدة على حق الجزائر في تأميم إلا أنها معترضة على مسألة التعويض و إن التأميم إذا اتخذ من جانب واحد يتعارض مع أحكام اتفاقية البترول لعام 1965بين البلدين ،واستؤنفت المفاوضات بالفعل في 27مارس استمرت حتى 8افريل لكنها لم تسفر عن أية نتيجة ،أما الشركات الفرنسية فقد بادرت الى الاحتكام أمام الهيئات المختصة بالتوفيق المنصوص عليه في اتفاقية 1965وطعنت في التدابير الجزائرية وطالبت بإلغائها ، وفي مقابل اعتبرت الحكومة الجزائرية عملية التحكيم مرفوضة من أساسها لان عملية تأميم تشكل عملا سياديا لا يندرج إطلاقا ضمن إجراءات المنصوص عليها لفض المنازعات المحتمل نشؤها بين الشركات والإدارة الجزائرية الوطنية(**1**) .

وأمام فشل المفاوضات ومماطلة الشركات في دفع استحقاقاتها الضريبية وتجاهلها لقوانين التأميم الجزائرية ،اضطرت الحكومة الجزائرية الى اتخاذ تدابير قانونية جديدة تمثلت في قرارات المتخذة في 12افريل 1971والتي عملت على تسوية مسألتين أساسيتين الأولى تحقيق السيطرة الفعلية على الشركات الفرنسية وتحديد هياكلها التنظيمية وثانيا وضع النظام الضريبي الواجب تطبيقه على الشركات ،وهكذا صدر مرسوم تشريعي يحدد الإطار العام القانوني العام الذي يجب أن تمارس فيه الشركات الأجنبية نشاطها البترولي ،كما صدر مرسوم آخر يبقي على وجوب تأسيس شركات تجارية بين سوناطراك وكل الشركات الفرنسية ،ومن جهة أخرى أعلن بومدين قيمة التعويض الذي قررت الجزائر منحه لشركات الفرنسية قد تم تقديره على أساس اتفاقيات التعويض التي سبق إبرامها مع الشركات الأجنبية المؤممة الأخرى بما يبلغ 100مليون دولار امريكي (500مليون دينار جزائري)(**2**).

(1)-Hocine Malti: op. cit ,pp175-178..
(2)-ibid ,pp180,184.

وردا على التدابير المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية في 12افريل ،قررت الحكومة الفرنسية في 14افريل إقفال باب المفاوضات نهائيا ،ودعت الشركات الفرنسية الى إجراء مباحثات مباشرة مع الجزائر لاستخلاص صيغة عملية لاستمرار نشاطها في الجزائر،ومنذ19افريل توقفت الشركات الفرنسية عن أخذ البترول الجزائري،وأقدمت بعض الشركات على سحب خبرائها من حقوق البترول نذكر منها شركة "الف – ايراب"و"شركة البترول الفرنسية "التي سحبت 166من موظفيها في أول ماي 1971،وقامت الشركات الفرنسية بحملة واسعة لمقاطعة البترول الجزائري في الأسواق الخارجية ،فعمدت على توجيه إنذارات خطية الى العديد من المؤسسات الصناعية والتجارية والمالية تضمنت الادعاء بعدم مشروعية تدابير التأميم ولذا فان الشركات لا تعترف بها وتحتفظ بحقوقها في كميات البترول والغاز التي تقوم ببيعها سوناطراك(**1**) .

وفي 27افريل قامت شركتا" البترول الفرنسية" و"الف–ايرب "بإثارة مشكلة أن البترول الجزائري هو "بترول أحمر"أي متنازع على ملكيته ولا يجوز شرائه ، واستمرت الحرب التي شنتها الشركات الفرنسية ضد الحكومة الجزائرية ،وبدأت تمارس ضغوطها على كافة المستويات الدولية حتى أنها حاولت التدخل لدى البنك الدولي لمنع تنفيذ صفقة بيع الغاز الجزائري للأسواق الامريكية ،ووصل الأمر الى درجة أن بعض الأوساط السياسية بدأت تحلم بإمكانية سقوط النظام الجزائري القائم وخلافته بنظام أخر أكثر اعتدالا وتفهمنا لمطالبها الاحتكارية البترولية ، وفي الأخير أذعنت هذه الشركات للحكومة الجزائرية وأبرمت اتفاقيات مع سوناطراك ابتدأ من 30جوان 1971لشركة البترول الفرنسية "والف ايراب"، وفي 11نوفمير و 15ديسمبر لباقي الشركات الفرنسية الأخرى(**2**) .

---

(1)- نازلي معوض أحمد: المرجع السابق ص 243.
(2) –المرجع نفســــــه ،ص 244.

وهكذا طويت الى الأبد صفحة الاستعمار البترولي الذي ظلت تمارسه فرنسا وشركتها منذ فترة ما بين الحربين العالميتين ،والتي استمرت تمارسه حتى بعد 9سنوات كاملة على نيل الجزائر لاستقلالها رسميا كدولة ذات سيادة ،وبذلك فقدت المصالح البترولية الفرنسية وضعيتها المتميزة والاستثنائية التي دامت طويلا في شتى المجالات الإنتاج البترولي في الجزائر وأصبحت مجرد شريك أجنبي عادي مع شركة سوناطراك الوطنية (**1**).

وفي الأخير يتأكد لنا أن قضية البترول كانت من اشد المسائل التي واجهت العلاقات بين البلدين ،وكادت إن تترف العلاقات بينهما أكثر من مرة ،غير إن الحكمة التي ميزة الطرفين ،واقتناع فرنسا بان الجزائر أصبحت دولة قادرة على تسير مقدرتها وثرواتها من جهة وخوفا من خسارة كل شي في الجزائر من جهة ثانية ، فضلت إن تبقى شريكا اقتصاديا للجزائر ولا تمنح فرصة لدول أخرى لمل مكانها خاصة في ظل المتغيرات الدولية السائدة آنذاك ،وفي المقابل فالجزائر لم تريد إن تتخلى على الإمكانيات والخبرات الفرنسية الاقتصادية الهائلة ،وان تغلب مصالحها الاقتصادية عن اختلافاتها الإيديولوجية و السياسية مع فرنسا .

(1)- نازلي معوض أحمد: المرجع السابق ص 247.

الخـــــــــــــــــاتمة

لقد شهدت العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وفرنسا مرحلتين متميزتين ومختلفتين عن المرحـــلة التي سبقتها فقد اعتبرت مرحلة التي سبقت التأميمات البترولية في الجزائر سنة 1971 بمرحلة التبعية من وجهة النظر الجزائرية وبمرحلة التعاون الخاص من وجهة نظر الفرنسية.

وهناك عدت عوامل أدت إلى التغير في طبيعة العلاقات الاقتصادية بعد فيفري 1971، وذلك كون حالة التبعية أو التعاون الخاص عرفت تحويرا من الجانبين ،و قد نشأ مفهوم جديد للعلاقة الاقتصادية بين البلدين بغيت تجاوز المرحلة الأولى أكثر توازنا ، على ان تسود علاقات في إطار الاحترام للسيادة الوطنية لكل دولة، في ظل منظومة العلاقات الدولية السائدة آنذاك، وكان هناك عامل حاسم في إنهاء المرحلة الأولى ويتعلق الأمر بالجانب الفرنسي، خاصة الرأي العام الفرنسي الذي أصبح يرى في ذلك التعاون الخاص الفرنسي نحو الجزائر، سلوكا غير مستساغ، وغير مبرر حيث أنا هذا التعاون يقابله الجزائريون بعداء خفي أو مستتر باعتباره استمرار لوضعية الوصاية الاستعمارية، انه رفض الجزائر للتبعية، الذي يولد الرفض الفرنسي في التعاون، وكذا رغبة الملحة لبسط الدولة الجزائرية سلطتها وتحكم في ثرواتها.

والحقيقة إن كلا من الجانبين الجزائري والفرنسي، أصبح يبحث منذعام1971، عن صيغة تنظيمية جديدة أو إطار مستحدث للعلاقات الاقتصادية بينهما ، غير إن البلدين فشلوا في الوصول الى الهدف المشترك في تحقيق توازن في العلاقات يحفظ لكل طرف مصالحه رغم نجاحهما في تصفية المشكلات البترولية، ومحاولات تسوية مشكلات الهجرة العمالية الجزائرية في فرنسا، والوصول الى حلول في عدت قضايا مالية وتجارية غير إن جميع المشاكل الاقتصادية التي عصفت بالبلدين كانت دائما تحت تأثير أو تأثر بالواقع العلاقات السياسية بين البلدين

ورغم انتهى صفة الشريك المتميز والاستثنائي ، ونجاح الاقتصاد الجزائري في قطع شوطا مهما في طريق تحقيق الاستقلال الاقتصادي من خلال تحرير ثروات وفروع الإنتاج الوطني من الاحتكار والاستغلال الفرنسي، إلا إن فرنسا بقيت الشريك الاقتصادي الأول للجزائر خلال الفترة المدروسة وما تلاها، وربما يرجع ذلك لتأكد الطرفين انه يجب تجاوز الارتباط التاريخي بإرتباط جغرافي، وإقامة علاقات اقتصادية تحت إطار المتوسطي، ليصبح المتوسط حقلا خصبا لتجربة التعاون الجديدة بين البلدين متجاوزين كل مشاكلهما التاريخية ،فحفظ لفرنسا مكانتها الاقتصادية في الجزائر ،وفتح للجزائر آفاق التعاون الاقتصادي الدولي مع المجموعة الأوربية خاصة المتوسطية .

المـــــــــــــــلاحق

الجدول رقم 1: الصادرات الجزائر حسب المنطقة في الفترة(1964-1966) الوحدة مليون دج

السنوات / المنطقة	1964	1965	1966
فرنسا	2793.00	2282.00	2070.00
دول أخرى من منطقة الفرنك	94.00	119.00	31.00
دول خارج منطقة الفرنك	702.00	745.00	919.00
النسبة المئوية	77.82	72.59	68.54

source:Abdelhamid Brahimi,op,cit,p110

الجدول رقم 2: تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (1963-1966) الوحدة :مليون دج

السنة / البيان	1963	1964	1965	1966
الصادرات	3748	3588	3145	3080
الواردات	3437	3472	3312	3153
الرصيد	311	116	167-	73-

Source:Mohamed Hocine Benissad ,économe de développement de l'Algérie1962-1978,op,cit,p183

الجدول رقم 3:صادرات الخمور الجزائرية في فترة (1967-1969) الوحدة مليون دج

السنة / المناطق	1967	1968	1969
فرنسا	187.2	223.5	370.5
الاتحاد السوفيتي	25	68	223.5
دول أخرى	56.5	76.6	53.6
المجموع	268.7	368.1	647.4

Source:Mohamed Hocine Benissad ,économe de développement de l'Algérie1962-1978,op,cit,p178.

الجدول رقم 4: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية في فترة(1967-1969) الوحدة مليون دج

السنوات / المناطق	1967	1968	1969
فرنسا	1897	2274	2200
الاتحاد السوفيتي	259	229	441
أوربا	2296	3108	3754
باقي دول العالم	599	687	786
المجموع	3154	4025	4981

Source:Mohamed Hocine Benissad ,économe de développement de l'Algérie1962-1978,op,cit,p177.

الجدول رقم 5:صادرات الخمور في الفترة (1970-1973) الوحدة مليون هكتولتر

السنوات / المناطق	1970	1971	1972	1973
فرنسا	428.9	333	500	3068
اتحاد السوفيتي	415.8	5000	5092	4028
المجموع	806.1	5969	6382	9754

Source:Mohamed Hocine Benissad ,économe de développement de l'Algérie1962-1978,op,cit,p177.

الجدول رقم 6:التوزيع الجغرافي للواردات من أوربا في فترة (1970-1977) الوحدة مليون دج

السنوات / المناطق	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
فرنسا	2632	2274	2021	2845	4952	8292	6014	7115
المانيا	620	568	866	1221	2298	2703	3246	4275
بريطانيا	208	332	353	347	632	806	1013	875
اسبانيا	201	167	307	451	884	878	812	1446
أوربا	4728	4471	4964	6756	12030	16799	15312	20137

Source:Mohamed Hocine Benissad ,économe de développement de l'Algérie1962-1978,op,cit,p177.

الجدول رقم 7: التوزيع الجغرافي للصادرات نحو أوربا في فترة (1970-1977) الوحدة مليون دج

السنوات / المناطق	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
فرنسا	2668	992	1363	1667	3765	2765	3010	3057
المانيا	641	1014	1123	1636	4021	3567	4027	3533
بريطانيا	205	154	239	420	374	747	524	330
اسبانيا	125	494	494	709	1219	877	653	584
أوربا	4120	3237	4339	5869	11814	11186	11057	10459

Source:Mohamed Hocine Benissad ,économe de développement de l'Algérie1962-1978,op,cit,p175.

جدول رقم 8: قيمة مساعدات المباشرة والقروض الفرنسية للجزائر(1965-1970) الوحدة :مليون فرنك

السنوات / القيمة	1965	1966	1967	1968	1969	1970
مساعدات مباشرة	415	262	320	227	139	140
قروض	24	6	11	36	147	108
المجموع	439	268	331	263	286	248

المصدر: نازلي معوض أحمد،المرجع السابق ،ص 252.

جدول رقم 9: تطور صادرات الفرنسية الإجمالية نحو الجزائر (1966-1970) الوحدة : مليون فرنك

السنوات	1966	1967	1968	1969	1970
الصادرات الفرنسية الى الجزائر	2158	1996	2326	2356	3124

المصدر: نازلي معوض أحمد،المرجع السابق ،ص 254.

الجدول رقم 10: تطور حركة الهجرة العمالية الجزائرية الى فرنسا (1966-1971)

السنة	عدد الذاهبين الى فرنسا	عدد العائدين من فرنسا	الزيادة العددية
1966	246005	220437	25568
1967	209867	198301	11566
1968	230920	198160	32760
1969	259335	235661	23674
1970	352520	291418	61102
1971	402317	372476	29841

المصدر :عمار بوحوش ،المرجع السابق ،ص 141.

اتفاقية 29جويلية 1965

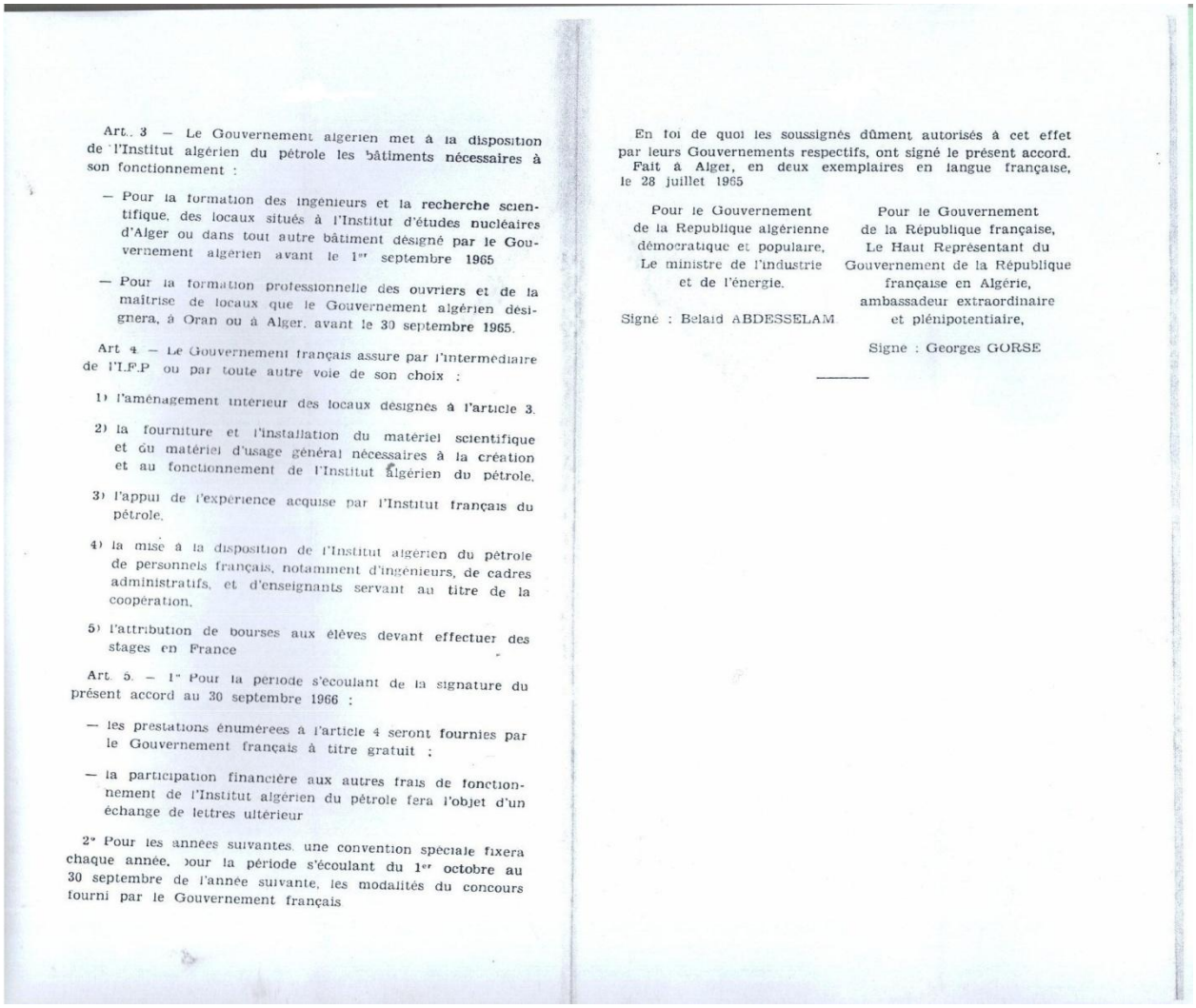

Art. 3 — Le Gouvernement algerien met à la disposition de l'Institut algérien du pétrole les bâtiments nécessaires à son fonctionnement :

— Pour la formation des ingénieurs et la recherche scientifique, des locaux situés à l'Institut d'études nucléaires d'Alger ou dans tout autre bâtiment désigné par le Gouvernement algérien avant le 1er septembre 1965

— Pour la formation professionnelle des ouvriers et de la maîtrise de locaux que le Gouvernement algérien désignera, à Oran ou à Alger, avant le 30 septembre 1965.

Art 4 — Le Gouvernement français assure par l'intermédiaire de l'I.F.P ou par toute autre voie de son choix :

1) l'aménagement intérieur des locaux désignés à l'article 3.

2) la fourniture et l'installation du matériel scientifique et du matériel d'usage général nécessaires à la création et au fonctionnement de l'Institut algérien du pétrole.

3) l'appui de l'expérience acquise par l'Institut français du pétrole.

4) la mise à la disposition de l'Institut algérien du pétrole de personnels français, notamment d'ingénieurs, de cadres administratifs, et d'enseignants servant au titre de la coopération.

5) l'attribution de bourses aux élèves devant effectuer des stages en France

Art. 5. — 1° Pour la période s'écoulant de la signature du présent accord au 30 septembre 1966 :

— les prestations énumérées à l'article 4 seront fournies par le Gouvernement français à titre gratuit ;

— la participation financière aux autres frais de fonctionnement de l'Institut algérien du pétrole fera l'objet d'un échange de lettres ultérieur

2° Pour les années suivantes, une convention spéciale fixera chaque année, pour la période s'écoulant du 1er octobre au 30 septembre de l'année suivante, les modalités du concours fourni par le Gouvernement français

En foi de quoi les soussignés dûment autorisés à cet effet par leurs Gouvernements respectifs, ont signé le présent accord.
Fait à Alger, en deux exemplaires en langue française, le 28 juillet 1965

Pour le Gouvernement de la Republique algérienne démocratique et populaire, Le ministre de l'industrie et de l'énergie.

Signé : Belaid ABDESSELAM

Pour le Gouvernement de la République française, Le Haut Représentant du Gouvernement de la République française en Algérie, ambassadeur extraordinaire et plénipotentiaire,

Signé : Georges GORSE

Source: Ministère de l'industrie et de l'énergie: Accord entre la république algérienne démocratique et populaire et la république française,concernant le règlement de questions touchant les hydrocarbures et le développement industriel de l'Algérie signé à Alger,29 Juillet1965 ,p p168-169.

قائمة المصادر والمراجع

أولا :المصادر

أ -باللغة العربية :

***الوثائق:**

1- جبهة التحرير الوطني :دستور 1976،المعهد التربوي الوطني ،الجزائر،1976.

2-جبهة التحرير الوطني :الميثاق الوطني 1976 ، المعهد التربوي الوطني، الجزائر،1976 .

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية :الجريدة الرسمية، العدد 36 ، الطبعة الرسمية الجزائرية، 6 ماي 1966.

4-الإتحاد العام للعمال الجزائريين : هواري بومدين، سنبقى ثوريين، النشرة الفدرالية،الجزائر،1980 .

5- وزارة الإعلام والثقافة :خطب الرئيس هواري بومدين 19 جوان 1965-19جوان1970،ج3،إدارة الوثائق والمنشورات ،الجزائر 1970.

6- وزارة الإعلام والثقافة :خطب الرئيس بومدين 5 ماي 1972 -19جوان 1973 ، ج5 ، إدارة الوثائق والمنشورات ،الجزائر

***الكتب**

7- (بلعيد)عبد السلام: الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 1990.

8- (الخولي) لطفي: عن الثورة في الثورة وبالثورة،حوار مع بومدين ،منشورات التجمع الجزائري البومديني الاسلامي ،مطبعة دار الهدى ، الجزائر،د ت.

9- (عباس)فرحات:غدا سيطلع النهار،تر حسين لبراش،دار الجزائر للكتب ،الجزائر،2012.

ب باللغة الفرنسية :

1- Ministère de l'industrie et de l'énergie: Accord entre la république algérienne démocratique et populaire et la république française,concernant le règlement de questions touchant les hydrocarbures et le développement industriel de l'Algérie signé à Alger,29 Juillet1965 .

2-République Algérienne Démocratique et populaire, Journal officiel, n° 01, imprimerie officielle Alger : 26 Octobre 1962.

3-République Algérienne démocratique et populaire : Journal officiel, n° 121, imprimerie officiel Alger : 07, Septembre 1962

ثانيا :المراجع :

أ باللغة العربية :

1- (الإبراهيمي) أحمد طالب :الثورة الجزائرية وقائع وأبعاد، الذكرى العاشرة للاستقلال، وزارة الإعلام والثقافة، 1972 .

2- (أورحمون) محمد طاهر : دليل معاهدات واتفاقيات الجزائر الدولية المنشورة في الجريدة الرسمية 1963-1998،دار القصبة للنشر ، الجزائر،2000

3- (بهلول) حسن : الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر، ومبادئ إعادة، تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر1984 .

4- (بهلول) محمد بلقاسم: سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،،1999 .

5- (بوالشعير) سعيد :النظام السياسي الجزائري،ط2، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر،1993.

6- (بوحوش) عمار :العمال الجزائريون في فرنسا ،دراسة تحليلية ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر د ت.

7- (بوصفصاف)عبد الكريم وآخرون، معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج 2،دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة2004 .

8- (بن مرسلي) أحمد :مفهوم الاشتراكية في التجربة التنموية الجزائرية، دراسة تحليلية لخطب الرئيس بومدين (1965-1978)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر،جوان، 1994.

9- (الجيلالي) عجة: التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، ط1 ، الدار الخلدونية للنشر، الجزائر،2007 .

10- (هني)أحمد: تجربة الجزائر مع القطاعين العام و الخاص ومستقبل التجربة،ط1، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية حول القطاع العام والخاص في الوطن العربي، من تنظيم وطبع ونشر مركز الدراسات للوحدة العربية بالتعاون مع صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي، لبنان ،1990.

11- (الزبير)مناوي :تأميم المحروقات قرار في مستوى التحديات، مجلة الجيش، العدد 331 ، مديرية الاتصال والإعلام . والتوجيه،د ت.

12-(زغدود)علي :المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي في الجزائر،ط2، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع والمؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر،1987.

13- (حفيظي) هشام: أقوال ومآثر للرئيس الراحل هواري بومدين، الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية المكتب الولائي للطلبة فرع الإقامة الجامعية، منتوري قسنطينة،د ت.

14-(طلاس)مصطفى ، بسام العسلي : الثورة الجزائرية، دار الطليعة، طلاس للدراسات والترجمة، دمشق، سوريا 1984 .

15- (يحياوي) عبد القادر : الثورة الزراعية بين الطموح والإنجاز، مجلة الجيش، العدد 94 ، جانفي 1972 .

16- (مباركية) عبد الله :من معركة التحرير إلى معركة البناء، مجلة الجيش، العدد 214 ، جانفي1982 .

17- (محمد بدر) عبد المنعم :اشتراكيتنا العربية الموقع، المنبع، القيمة، الحقائق، الوسائل، الأمل، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية ، 1968.

18- (مطر) محمد العيد :هواري بومدين رجل القيادة الجماعية، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ،2000.

19- (معوض أحمد) نازلي: العلاقات بين الجزائر وفرنسا(من اتفاقيات إيفيان الى تأميم البترول)،تق، بطرس بطرس غالي، الهيئة المصرية العامة للكتاب،مصر ،1978.

20- (مصالي) رشيد : هواري بومدين الرجل اللغز ، تر ، فاطمة الزهراء قشي،محمد الاخضر الصبيحي ، دار الهدى ، عين مليلة ،الجزائر ،د ت.

21- (السويدي) محمد :التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية، وفي التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1986.

22- (عميمور) محي الدين :أيام مع الرئيس هواري بومدين، وذكريات أخرى، ط3 ، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر 2000 .

23-(العقاد)صلاح :السياسة والمجتمع في المغرب العربي ، معهد البحوث والدراسات العربية ،القاهرة ،1971.

24- (فوضيل) فارس: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية حالة الجزائر ،رسالة ماجستير ،معهد العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر،1998.

25-(الخالدي)سهيل :الثورة الزراعية في الجزائر، اتحاد الكتاب والصحافيين الفلسطينيين، دار العودة، بيروت ،د ت.

26- (غريب)مختار : مفهوم الدولة الاشتراكية الجزائرية، مجلة الحوار الفكري، العدد8 ، مخبر الدراسات التاريخية والفلسفة، قسنطينة،ديسمبر 2006 .

ب باللغة الفرنسية:

1- (Addi) Lahouari : L impasse du populisme –L algérie :collectivité politique et etat en construction,Entreprise Nationale Du livre,Alger,1990.

2- (BRAHIMI) Abdelhamid : l'économie Algérienne, Office des publications universitaires, Algérie, , 1991

3 (BENISSAD) Mohamed Hocine : économie de développement de L'Algérie, Edition Office Des publications universitaires,2éme édition,algerie economia,Paris,1982.

4- _____, _____ : la reforme économique en Algérie, 2ème édition, Office des publications universitaire, ALGER ,1991.

5-(ben saada) Mohamed Taher:Le regime politique algerien,ENAL ,Alger ,1992.

6- (Mahiout) Rabah : Le pétrole Algérien,Editions ENAP .Alger ,1974

7-(Malti)Hocine: histoire du pétrole secrète algérien, éditions La Découverte, Paris, 2010.

8- (Mameri) Khalfa: orientation politique de l'Algérie analyse des discours du président BOUMEDIENE, (1965 -1970), 2éme édition impression révolution Africaine, Alger,1978.

9- _____, _____: Citation du Président Boumediene, 4éme Edition, Edition Karim Mamri,Alger,1993.

الفهـــــــــــرس

ـــــــ أ ـــــــ

أحمد فرنسيس ،ص 42

الن بيريفيت ، ص 44

أورتولي ،ص 54

ـــــــ ب ـــــــ

بومدين ،ص55،54،53،48،47،22،24،20،13،14،15،19،10،11،9،2،3،4

ـــــــ ج ـــــــ

جان دي بروجلي ،ص44،36

جورج بومبيدو،ص 53،2

جورج قورسو ،ص 36

جمال عبد الناصر،ص10، 24

ـــــــ د ـــــــ

ديستان ،ص 42،2

دبغول ،ص2، 44

ـــــــ ك ـــــــ

كاسترو ،ص 10

ـــــــ ل ـــــــ

لطفي الخولي ،ص 10

ـــــــ م ـــــــ

موريس شومان ،ص51

ـــــــــ ع ـــــــــ

عبد العزيز بوتفليقة ،ص36

عبد السلام بلعيد،ص54،36

ـــــــــ س ـــــــــ

سان سيمون ،ص 6

ـــــــــ ف ـــــــــ

فرحات عباس، ص11

ـــــــــ ر ـــــــــ

رضا مالك،ص53

روبرت أوين ،ص 6

أ

أفريقيا ،ص11

افلو، ص17

أرزيو، ص55،37،24،20

الاتحاد السوفياتي ،ص45،34،32،31

المانيا ،ص 34،33

اسبانيا ،ص33

ايطاليا ،ص33

أمريكا ،ص34

ب

باريس ،ص53،40،39

بوسعادة ،ص17

البيض ،ص17

بريطانيا ،ص6

ج

الجزائر ،ص ،40،39،38،37،35،34،32،27،25،24،23،19،13،12،11،10،7،6،4،3،2
60،58،56،55،53،52،51،49،48،47،46،45،44،43،42

الجزائر العاصمة ،ص46

الجلفة ،ص17

ـــــــ و ـــــــ

الولايات المتحدة ،ص55

ـــــــ ح ـــــــ

حوض الحمراء،ص24

حوض بركاوي ،ص 36

ـــــــ ي ـــــــ

اليابان ،ص 34

ـــــــ ط ـــــــ

طرابلس ،ص 54

ـــــــ ل ـــــــ

ليبيا ،ص54،52

ـــــــ م ـــــــ

موسكو ،ص11

المغرب ،ص27

ـــــــ س ـــــــ

سكيكدة ،ص24،20

السخيرة ،ص37

السعودية ،ص54

ـــــــ ع ـــــــ

عنابة ،ص37

العراق ،ص54

ـــــــ ف ـــــــ

فرنسا ،ص 47،46،45،44،43،42،40،39،35،34،33،32،31،27،25،6،4،3،2،
48،48،49،50،51،53،54،55،58،60

ـــــــ ق ـــــــ

قسنطينة ،ص20

قناة السويس ،ص52،24

ـــــــ ر ـــــــ

رود الباقل ،ص55

ـــــــ ت ـــــــ

تبسة ،ص17

رقم الجدول	البيان	الصفحة
01	الصادرات الجزائر حسب المنطقة في الفترة (1964-1966)	62
02	تطور الميزان التـــــــــجاري الجزائري للفترة (1963-1966)	62
03	صـــــــــادرات الخمـــــــــور الجزائرية في فترة (1967-1969)	62
04	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية في فترة(1967-1969)	63
05	صادرات الخـــــــــــــــمور الجزائرية في الفترة (1970-1973)	63
06	التوزيع الجغرافي للواردات من أوربا في فترة (1970-1977)	63
07	التوزيع الجغرافي للصادرات من أوربا في فترة (1970-1977)	64
08	قيمة مساعدات المباشرة والقروض الفرنسية للجزائر(1965-1970)	64
09	تطور صادرات الفرنسية الإجمالية نحو الجزائر (1966-1970)	65
10	تطور حركة الهجرة العمالية الجزائرية الى فرنسا (1966-1971)	65

رقم الشكل	البيان	الصفحة
01	الصادرات الجزائر حسب المنطقة في الفترة (1964-1966)	28
02	تطور الميزان التـــــــــــــجاري الجزائري للفترة (1963-1966)	29
03	صـــــــــــــادرات الخمـــــــــــور الجزائرية في فترة (1967-1969)	31
04	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية في فترة1967	31
05	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية في فترة1969	31
06	صادرات الخـــــــــــــــمور الجزائرية في الفترة (1970-1973)	32
07	التوزيع الجغرافي للواردات من أوربا في فترة (1970-1977)	33
08	التوزيع الجغرافي للصادرات من أوربا في فترة (1970-1977)	34
09	قيمة مساعدات المباشرة والقروض الفرنسية للجزائر(1965-1970)	46
10	تطور صادرات الفرنسية الإجمالية نحو الجزائر (1966-1970)	47
11	تطور حركة الهجرة العمالية الجزائرية الى فرنسا (1966-1971)	49

مقـــــــــدمـــــة.....2
– الفـــصل الأول: واقع الإقتصاد الجزائري.....5
1- الاقتصاد الجزائري في ظل الاشتراكية 6
2-الـــــــــزراعـــــــة.....12
3- الصنـــــــاعـــــــة.....19
– الفصـــــل الثاني: مظاهر العلاقات الاقتصادية 26
1- المبـــــــــادلات التـــــــــجارية 27
2- الاتفاقيـــــــات الاقتصادية.....35
– الفصل الـثالث: المشكلات الاقتصادية 41
1- المشـــــاكل المـاليـــــة والتـــجارية 42
2- مسألة العـمال الجزائريين في فرنسا.....48
3- قضيـة البتـــــرول الجزائري.....51
– الخـــــــــــــــاتمة 59
– المـــــــلاحـــــــــق 61
– قائمة المصادر والمراجـــــع.....67
– الفهـــــــــــــرس.....73
-فهرس الأعـــــــلام.....76
-فهرس الأماكن.....77
- فهرس الجداول.....79
- فهرس الأشكال.....80
- فهرس الموضوعات.....81